

مركز حماية لحقوق الإنسان
Hemaya Center for Human Rights



وقائع ورشة عمل

يهودية دولة الاحتلال ومخاطرها على الحقوق الفلسطينية

(ابريل 2014)

يناير 2015



المحتويات:

- التقديم
- ورقة د. هاني البسوس "يهودية الدولة نظرة ومفاهيم"
- ورقة د. عبد الرحم أبو النصر "يهودية دولة الاحتلال والقانون الدولي"
- التوصيات



تقديم:

"يهودية الدولة" ليست فكرة جديدة في تاريخ دولة "إسرائيل"، وقادتها، ومنظريها، فهي فكرة رافقت البدايات الأولى للعمل على إقامة الدولة قبل أكثر من مائة عام، حيث كان يدرك قادة الحركة الصهيونية آنذاك أن إقامة الدولة يحتاج إلى حاضنة أيديولوجية تسهم في استقطاب اليهود من كافة أنحاء العالم إلى أرض "إسرائيل"، وتعبئة الشعب اليهودي للاتفاق حولها.

إن رغبة زعماء الحركة الصهيونية والمنظمات اليهودية التي مهدت لإقامة دولة الاحتلال في فلسطين على وجه التحديد دون غيرها كوطن لتجميع اليهود فيها، دفعهم للبحث عن وعاء فكري، وسياسي، وديني، لتجميع وتوحيد اليهود فيها من كافة أنحاء العالم، بغرض حمايتها، والحفاظ على استقلاليتها، ووحدة شعبها، وخصوصيتها.

لذا ظل البحث عن هوية الدولة، ونقاءها من الأغراب "العرب"، ووضع محددات تضمن قدرتها في البقاء كحاضنة لليهود، الشغل الشاغل لقادة "إسرائيل" قديما وحديثا، بغرض حماية الدولة من التفكك، وتأمينها كجاذبة لليهود من كافة أنحاء العالم وحمايتهم والدفاع عنهم، وتلبية التطلعات الدينية والتاريخية لليهود للعودة إلى ما يطلقون عليه "أرض الميعاد"، وحرمان الفلسطينيين من العودة إلى أرض "إسرائيل" باعتبارهم أغراب، ويسعون إلى تدميرها.

ولم يبالي قادة "دولة الاحتلال"، ولا الحركة الصهيونية، ولا المنظمات والجماعات اليهودية بأن فكرة يهودية الدولة لا تتسجم مع القانون الدولي، ولا مع مفهوم الدولة الحديثة، ولا مع الطابع الديمقراطي للدولة. كما لم يباليوا بكونها فكرة انعزالية، عنصرية، دينية متطرفة، لن تساوي بين مواطنيها، وستمارس الاستبداد السياسي والتطرف بحقهم.

في ظل هذه الخلفية والتراكم التاريخي والسياسي عاد قادة دولة "الاحتلال" اليوم لطرح مشروع "يهودية الدولة" من جديد على واجهة الحياة السياسية رغم أن هذا المشروع يتناقض تماما مع مفاهيم القانون الدولي وحقوق الإنسان.

نحن في "مركز حماية لحقوق الإنسان" قمنا بمناقشة هذا المشروع الإسرائيلي وتأثيره على الفلسطينيين، وحقوقهم في ورشة عمل بعنوان "يهودية دولة الاحتلال ومخاطرها على الحقوق الفلسطينية" وذلك بهدف



تسليط الضوء على مدلولات المطالبة الإسرائيلية بيهودية الدولة، والتعرف على موقف القانون والمجتمع الدولي منها، وتبعاته السياسية والقانونية، وتداعياته على الحقوق والقضية الفلسطينية.

كما نسعى من خلال هذه الورشة إلى تقديم عرض تاريخي لفكرة يهودية الدولة، ودوافعها، وموقف القانون الدولي منها، وتأثيراتها القانونية، خصوصا التأثيرات المترتبة على حقوق الفلسطينيين والصراع مع الاحتلال، وذلك من خلال ورقتي عمل:

الأولى بعنوان: "يهودية الدولة نظرة ومفاهيم" أعدها د. هاني البسوس أستاذ العلوم السياسية المشارك بالجامعة الإسلامية في غزة ، والثانية بعنوان "يهودية دولة الاحتلال والقانون الدولي" أعدها د. عبد الرحمن أبو النصر أستاذ القانون الدولي بجامعة الأزهر بغزة.



ورقة "يهودية إسرائيل: نظرة مفاهيمية"

د. هاني البسوس

أستاذ العلوم السياسية المشارك

الجامعة الإسلامية - غزة

الملخص:

إن تطور المشروع الصهيوني في المرحلة الحالية في إسرائيل يعتمد على فكرة "يهودية الدولة" والتي تسيطر على الفكر اليهودي الأصولي المتطرف. لقد بدأ العمل الأساسي لصياغة فكرة يهودية الدولة ضمن خطة إستراتيجية في مؤتمر هرتسليا الأول الذي انعقد عام 2000م وحضرته جميع أطراف النخب السياسية من اليسار واليمين، حيث رسم الخبراء السياسيون الذين استضافهم المؤتمر السابع عام 2007م لبحث الإستراتيجية الإسرائيلية صورة سوداء أمام الجمهور الإسرائيلي، بسبب إن الصراع ليس قومياً، بل هو جزء من الكفاح الإسلامي للسيطرة على العالم ولذلك فلا بد من تأكيد يهودية الدولة. لذلك، هذه الفكرة كانت دائماً إحدى ركائز الفكر الصهيوني، وبغض النظر عن أن درجة هذه اليهودية وبعض مضامينها قد كانت مثار جدل بين تيارات معينة في الحركة الصهيونية، فإن هذا الزخم الكبير لهذه المقولة المتجددة ينطوي على أبعاد هامة وجوهرية.

كافة الأطراف السياسية الإسرائيلية وكذلك قادة إسرائيليين كثيرين باتوا يتحدثون في السنوات الأخيرة عن يهودية الدولة، وقد أخذ الخطاب السياسي الإسرائيلي يتمحور وينتشر بسرعة حول يهودية الدولة الإسرائيلية، والإلحاح على مضامين الخطاب في الداخل الإسرائيلي وفي المؤتمرات الدولية.

إن قضية يهودية دولة إسرائيل من القضايا الأخطر على القضية الفلسطينية والتي من شأنها طمس القضية الفلسطينية في ظل الصمت العربي والإسلامي، وفي الوقت الذي يعمل اليهود على تنفيذ هذا المفهوم على أرض الواقع. وقد ساعد في تنفيذ هذا المصطلح وجعله واقعاً العديد من الدول التي اتخذت الإجراءات التنفيذية، منذ تصريح وعد بلفور عام 1917م، وتقرير اللجنة الملكية (تقرير لجنة بيل) عام 1937م، والقرار الدولي رقم 181 الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م.



المقدمة:

برز مصطلح يهودية إسرائيل في السنوات الأخيرة بوتيرة متسارعة، وذلك على الرغم من أنه ظهر في أدبيات المؤتمر الصهيوني الأول الذي أنهى أعماله في نهاية أغسطس 1897م في مدينة بازل السويسرية. ولقد بات مصطلح يهودية الدولة يمثل في الآونة الأخيرة جوهر ومضمون الغايات والأهداف الكبرى لإسرائيل، وتحولت مقولة الدولة اليهودية بصورة غير مسبقة ولا معهودة إلى القاسم المشترك بين معظم التيارات والكتل والأحزاب والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية في إسرائيل.

وترى القيادة الإسرائيلية أن يهودية الدولة تفرض بالأمر الواقع، وبإنشاء حقائق على الأرض. وعلى الرغم من أن الصفة اليهودية للدولة، بمحتواها العنصري الذي يتبناه المشروع الصهيوني، تتعارض مع القيم الإنسانية والقوانين الدولية، إلا أن هناك تواطؤاً أو موافقة ضمنية للدول الغربية، تؤكد المعايير المزدوجة لسلوكها، وتعاملها مع إسرائيل كدولة فوق القانون. ويأتي الإصرار الإسرائيلي على يهودية الدولة في سياق السعي لضمان استمرار المشروع الصهيوني، بغض النظر عن أية تغيرات مستقبلية. وحالياً يجعل نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل شرطاً لموافقة حكومته على قيام دولة فلسطينية.

لقد عقد في إسرائيل خلال الفترة ما بين العامين 2000م و2014م اثنا عشر مؤتمراً إستراتيجياً في هرتسلييا، إضافة إلى مؤتمرات وندوات إستراتيجية في مراكز أبحاث إسرائيلية. ولطالما أكد المؤتمرين في توصياتهم على ضرورة إعطاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة أهمية فائقة نظراً لتراجع موجات الهجرة اليهودية بعد عام 2000م، في مقابل النمو الطبيعي المرتفع بين العرب سواء داخل فلسطين المحتلة عام 1948م أو في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبعاً لذلك، ركزت وسائل الإعلام الإسرائيلية على أهمية تهيئة الظروف لجذب المزيد من يهود العالم إلى فلسطين المحتلة لتحقيق التفوق الديموغرافي على الفلسطينيين داخل إسرائيل، وأنصب الاهتمام الإسرائيلي على محاولة جذب يهود الهند والأرجنتين، بعد أن واجهت إسرائيل أزمة هجرة حقيقية خلال سنوات انتفاضة الأقصى من جهة، وجفاف الهجرة من



الدول ذات مؤشرات التنمية البشرية المرتفعة مثل أميركا وكندا وفرنسا وبريطانيا وغيرها من دول العالم، من جهة أخرى¹.

إن مفهوم إسرائيل الخالصة أو الكيان اليهودي هي هواجس تراها اليهود ضمن مخطط لتطهير إسرائيل المستقبلية من أي جنس آخر غير اليهودي مثل الوجود الفلسطيني المتزايد داخلها. ومن هنا تتضح المحاولات المتتالية والخطيرة لإسرائيل بانتزاع موافقة دولية للاعتراف بها كدولة يهودية وما يترتب عليها من مزايا، كأن تصبح هي ساكنة الأرض الأصلية، ويصبح الفلسطينيون متطفلون أو جماعة إرهابية تحاول انتزاع الأرض منهم، وهذا يُفسر الممارسات القمعية داخل فلسطين المحتلة 1948م وضد الفلسطينيين في مدينة القدس.

مفهوم يهودية إسرائيل:

يهودية دولة إسرائيل تعني إقامة دولة يهودية خالية من أي عرق مختلف، تامة العنصرية قائمة على الدين اليهودي لا تسمح لأية ديانة أخرى تقتحم هذه الدولة ومن هنا تكمن أهمية هذا المصطلح، الذي افتعله القادة الكبار من اليهود بتكرار الحديث عن جذور ونشأة دولة إسرائيل². ولقد سميت دولة إسرائيل لأن قادة الصهاينة آنذاك لم يكونوا من المتدينين أصلاً فأسموها دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية لكسب رأي المجتمع الدولي والتأييد من الدول العظمى، إلى جانب أنهم لم يكونوا متأكدين تماماً إلى أي مدى سينجح مشروع جلب يهود العالم للإقامة في فلسطين. لذلك، احتفظوا باسم الدولة اليهودية للوقت الذي يستطيعوا فيه الإعلان عن ذلك.

تُعرف وزارة الخارجية الإسرائيلية دولة إسرائيل على أنها "دولة إسرائيل هي أولاً وأخيراً دولة يهودية وديمقراطية في ضوء حق الشعب اليهودي في دولة مستقلة واحدة تابعة له في ضوء العلاقة التاريخية المذكورة في التوراة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل"³. لكن تعريف وزارة الخارجية الإسرائيلية دولة إسرائيل بأنها دولة يهودية والتأكيد على أنها ديمقراطية يثير التناقض بحيث أنهما منهجين متناقضين، فقد كانت بعض بذور الديمقراطية السياسية الحديثة زُرعت خلال المراحل المبكرة من التاريخ اليهودي اعتماداً

1 نبيل السهلي، مدى نجاح فكرة يهودية إسرائيل، صحيفة الحياة، 02 إبريل 2014، www.alhayat.com

2 أسامة أبو نخل، يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح و تأثيره على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد الثالث والعشرون (1) حزيران 2011.

3 أسامة أبو نخل، المرجع السابق.



على جملة من المبادئ والقيم الأساسية التي شكلت ركيزة الديمقراطية كأحد محاور الفكر اليهودي قولاً وعملاً منذ أكثر من ألفي عام، ومع ذلك كان التركيز عند إنشاء الكيان الصهيوني على أنها دولة ديمقراطية⁴.

وينسجم موقف الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الفكرة، حيث أنه عندما تضمن نص الاعتراف الأمريكي بإسرائيل عام 1948م كلمة "يهودية"، قام الرئيس الأمريكي حينذاك هاري ترومان بشطبها بخط يده واستبدالها بكلمة إسرائيل، ما يدل على أن مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية كانت مرفوضة حتى من أقرب حلفائها، على عكس تصريح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن الذي قال: "لنكن دولتان، واحدة للفلسطينيين تكون منزوعة السلاح، والثانية دولة يهودية هي إسرائيل" مؤكداً أنها "دولة مدنية علمانية ولكن ذات مرجعية يهودية"⁵، وما يمارسه الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما الذي يدعم المطلب الإسرائيلي بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، مخالفاً الدستور الأمريكي والقيم الديمقراطية التي من المفترض أنها ترفض العنصرية والتمييز على أساس الدين⁶.

وتجدر الإشارة إلى أن التفهم الأمريكي والأوروبي لفكرة الدولة اليهودية جاء كتعويض عما جرى لليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية، علماً أن حل المسألة اليهودية على حساب فلسطين لم يكن فقط من أجل تعويض اليهود أو تكفيراً عن الذنب، وإنما أيضاً للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية في هذه المنطقة الحساسة والإستراتيجية من العالم.

بحسب موقع إسرائيل باللغة العربية، فإن هوية الشعب اليهودي أو "شعب إسرائيل" هي انبثاق لخماسية مقدسة؛ القومية الوطنية، الشعب، الدين، الحضارة، واللغة. لذلك، فإن فهم العقيدة الإسرائيلية حسب الاعتقاد اليهودي يكون من خلال قراءة تاريخ هذا الشعب وتاريخ الشرق، حيث سكن الشعب العبراني أرض إسرائيل منذ القدم، وأنزلت التوراة إليه في جبل سيناء وأقام حضارته إلى جانب ممالك وحكومات كبيرة. اليهود يعتبرون أرض إسرائيل التاريخية موطنهم الوحيد وبيتهم الطبيعي والتاريخي، وإن لم يطلبوا فرض ديانتهم أو لغتهم أو تقاليدهم⁷. لذلك، فإن اليهودي الذي يرغب في الهجرة إلى إسرائيل يتعرض

4 زينب الطحان، ماذا يعني أن تصبح "إسرائيل" دولة يهودية؟!، موقع المنار، www.almanar.com 06 فبراير 2014

5 زينب الطحان، المرجع السابق.

6 هاني المصري، يهودية إسرائيل، صحيفة السفير، 11 مارس 2014. www.assafir.com

7 موقع إسرائيل باللغة العربية، 13 إبريل 2014. www.israelinarabic.com



عملية بحث واختبار قاسية لإثبات يهوديته قبل أن يُقبل كمواطن إسرائيلي، وقد شهدت إسرائيل على مدى سنوات جدلاً كبيراً وحاداً لتعريف من هو اليهودي، استبعد منه في النهاية كل من ليست له أم يهودية حتى لو كان أجداده لوالده جميعاً من اليهود.

مصطلح يهودية الدولة يتزايد الترويج له ويقوة داخل النخب الحاكمة والمسيطرة في إسرائيل. ويبدو أن تراجع طموحات المشروع الصهيوني الأول الذي أكد على يهودية الدولة العبرية باتت تجد صداها اليوم عند الأحزاب السياسية الإسرائيلية بمختلف تلاوينها وكذلك قطاعات واسعة من المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية. ويبدو الهدف من طرح هذه الفكرة اليوم هو تكريس وترسيخ يهودية دولة إسرائيل، أي أنها دولة لليهود وليس لمواطنيها مما يكرس تعريفها العنصري. كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون ممن عموما المصطلح القديم الجديد، وذهب إلى القول بأن حدود إسرائيل هي من البحر الأبيض المتوسط في الغرب إلى نهر الأردن في الشرق، ولن تكون إسرائيل إلا دولة يهودية نقية لليهود في إسرائيل وكل العالم⁸.

مع ذلك، فإن مئات الآلاف من اليهود الإسرائيليين لن يعودوا إلى إسرائيل، لاسيما أن غالبيتهم تحمل جنسيات دول أخرى في العالم وبخاصة الأميركية والأوروبية منها. وتبعاً لأزمة الهجرة اليهودية، بفعل تراجع العوامل الجاذبة، تسعى المؤسسة الإسرائيلية بالتعاون والتنسيق مع الوكالة اليهودية إلى تمويل حملة كبيرة ومنظمة لجذب اليهود من الأرجنتين، من يهود الفلاشا في أثيوبيا، ومن يهود الهند وجنوب أفريقيا، هذا في وقت باتت فيه أبواب هجرة يهود أوروبا وأميركا الشمالية في حدودها الدنيا بسبب انعدام عوامل الطرد منها. وتجدر الإشارة إلى أن يهود العالم يتمركزون بشكل رئيس في الولايات المتحدة فمن بين 13 مليون يهودي في العالم هناك 5.5 مليون يهودي في الولايات المتحدة.

ونتيجة عدم وجود عوامل طاردة لليهود من بلد المنشأ، وكذلك عدم القدرة في تهيئة ظروف حقيقية جاذبة لليهود العالم باتجاه إسرائيل، فإنه يمكن الجزم بأن مؤشرات جفاف الهجرة اليهودية ستطفو على السطح بوضوح خلال السنوات المقبلة. ولذلك طرح قادة إسرائيل فكرة ترسيخ وتعزيز يهوديتها كعامل جذب لليهود العالم. ويعتبر ذلك بمثابة الهدف الاستراتيجي الأهم من وراء طرح ومحاولة تعميم الفكرة المذكورة وترسيخها.

⁸بيل السهلي، يهودية الدولة أم يهود لدولة إسرائيل؟، الجزيرة نت، 18 ديسمبر 2007، www.aljazeera.net



ويبقى القول أن المؤسسة الإسرائيلية تسعى إلى ترسيخ فكرة يهودية الدولة عبر إصدار مزيد من القوانين التي من شأنها انتزاع مساحات جديدة من الأرض الفلسطينية وتهويدها من جهة، وتهيئة الظروف للإخلال بالواقع الديموغرافي لصالح اليهود في المستويين الكمي والنوعي من جهة أخرى. وبطبيعة الحال فإن نجاحات المؤسسة الإسرائيلية أو فشلها على الصعيد المذكور مرهونة بإرادة الفلسطينيين وقدرتهم على مواجهة التحديات التي تعصف بقضيتهم، وفي المقدمة منها محاولة تعميم وترسيخ يهودية إسرائيل على الأرض⁹ وكذلك مرهونة بتجدد النزاعات حول الطابع اليهودي في إسرائيل، حيث هناك من يؤمن أن هذه الدولة لن تتحول إلى دولة دينية ذلك أن معظم الساسة المتدينين ملتزمون بدولة يهودية وديمقراطية¹⁰.

لقد وجد استطلاع رأي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية عام 2002م أن 22% من اليهود الإسرائيليين ملتزمون دينياً بمن فيهم الأرثوذكس المتشددون والأرثوذكس الأكثر اعتدالاً، لكن يفوقهم عدداً بفارق كبير الإسرائيليون غير الملتزمين دينياً الذين يشكلون 78%. وأضاف الاستطلاع أن الوضع سيصبح أكثر صعوبة في أن تكون مواطناً في إسرائيل إذا كنت مهاجراً وغير يهودي وبقياً إذا كنت عربياً، ما يعني أن عرب إسرائيل الحاصلين على الجنسية والذين يشكلون خمس السكان يشكون من التمييز العنصري. وقد يركز اليهود الأرثوذكس في الوقت الحالي على تشجيع بناء المستوطنات اليهودية أكثر من السعي لفرض التعاليم الدينية. قالت النائبة من حزب ليكود تسيغي حوتوفلي وهي مرشحة مؤيدة للمستوطنين إنه يتعين على زملائها من أعضاء الكنيست الأرثوذكس أن يركزوا على قضايا الأمن وعلى رفض الضغوط من أجل التخلي عن الأرض "التوراتية" التي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967 للفلسطينيين. وتابعت "مهمتنا هي أن نقود رؤية عالمية للهوية اليهودية وأن نحافظ على أرض إسرائيل".¹¹

لم يعد من الممكن في العالم قيام دول على أساس ديني أو عرقي، لكن إسرائيل تعتقد أنها ليست مثل بقية العالم، وما ينطبق على الدول الأخرى لا ينطبق عليها، لذا فإن دولة اليهود يجب أن تختلف عن بقية الدول، التي يقطنها بقية البشر، "فمثل هذه الدول يجب أن تقوم على العدل والمساواة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن الدين، الذي ينتمون إليه أو العرق الذي ينحدرون منه، ولا توجد قوانين في بقية الدول تنص على أن غير المسيحيين لا يستطيعون الهجرة مثلاً إلى السويد أو ألمانيا أو إيطاليا، ولا على أن

⁹نبيل السهلي (2014)، مرجع سابق.

¹⁰صحيفة السوسنة، إسرائيل .. دولة دينية متشددة قريباً، 17 يناير 2013، <http://assawsana.com>

¹¹صحيفة السوسنة، المرجع السابق.



غير البوذيين أو الكونفوشييين أو السيخ لا يستطيعون العيش في اليابان أو الصين أو الهند، أو أن غير المسلمين والعرب غير مسموح لهم بالتجنس بالجنسية المصرية أو اللبنانية أو التونسية¹². إسرائيل تعتبر نفسها حالة خاصة لأنها دولة لليهود، واليهود وحدهم الذين لهم الحق في التجنس بجنسيتها، بينما يتم رفض التجنس على أساس الديانات الأخرى، ولو أن هذا المواطن غير اليهودي نفسه تم رفض طلب تجنسه في أي دولة أخرى غير إسرائيل لأعتبر المجتمع الدولي مثل هذا الرفض القائم على أساس ديني أو عرقي انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ولوصمت الدولة الراضة له بأنها دولة عنصرية متعصبة، بينما لا ينطبق ذلك على إسرائيل لأنها كما تقول العديد من دول العالم الدولة الوحيدة الديمقراطية في المنطقة، أما الدول الأخرى متعددة الديانات والأعراق فهي دول ديكتاتورية متعصبة¹³.

وقد تكون إسرائيل ديمقراطية بالنسبة لمواطنيها من اليهود، لكنها ليست كذلك مع غيرهم، فهي دولة مفتوحة لكل يهودي في العالم كي يتوطن ويتجنس بجنسيتها¹⁴. وحسب رأى المحلل السياسي ديمتري شومسكي

" فإن السيادة اليهودية القومية قائمة استناداً إلى مبدأ أساسي للايدولوجية الصهيونية الذي ينص على أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي"¹⁵. إسرائيل تنظر إلى نفسها باعتبارها دولة يهودية ديمقراطية، وتقديم الصفة اليهودية على الديمقراطية ليس عبثاً، فهي دولة يهودية بالنسبة للفلسطينيين وديمقراطية لليهود فقط. جرت عملية ترجمة هذا الأمر عبر حزمة من القوانين، أهمها قانون العودة الذي يعطى الجنسية الإسرائيلية لليهودي بمجرد أن تطأ قدمه أرض فلسطين¹⁶. مما يُشكل سياسة عنصرية ضد الأقلية العربية داخل إسرائيل وضد اللاجئين الفلسطينيين في أماكنهم المختلفة، سواء داخل فلسطين التاريخية أو في المنافي¹⁷.

12 محمد سلماوي، يهودية إسرائيل هي الحل، صحيفة المصري اليوم، 01 أكتوبر 2010. www.almasryalyoum.com

13 محمد سلماوي، المرجع السابق.

14 حلمي النمنم، إسرائيل والدولة الدينية، 04 يونيو 2009، صحيفة المصري اليوم، <http://today.almasryalyoum.com>

15 صحيفة هآرتس 2010/10/13

16 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي (14): يهودية "إسرائيل": الاستحقاقات والتداعيات، يوليو 2009، www.alzaytouna.net

17 نبيل السهلي (2007)، مرجع سابق.



تاريخ يهودية إسرائيل:

بدأت فكرة دولة إسرائيل من كتاب ألفه "تيودور هرتزل" عام 1895م أسماه "الدولة اليهودية" وقد شرح فيه أفكاره حول المسألة اليهودية والحلول لها وقد كان أساساً لظهور الصهيونية السياسية وتأسيس هذه الحركة بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام 1897م وانتخاب هرتزل رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية. انعقد المؤتمر الذي ضم كل التجمعات الصهيونية في العالم وكان بمثابة الإعلان الأول لإنشاء الدولة اليهودية وقد استخدم في هذا المؤتمر تعبير "الوطن" لأسباب دبلوماسية بينما كان الهدف الحقيقي وراء هذا المؤتمر منذ البداية هو "الدولة اليهودية" وقد كانت الوسائل لتحقيق هذا الهدف هي استعمار فلسطين عن طريق العمال والمزارعين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة، وتقوية الشعور والوعي عند اليهود.

بدأ هرتزل محادثات مع شخصيات عديدة من دول مختلفة، بحثاً عن مؤيدين للمشروع الصهيوني لكن باءت محاولاته بالفشل، وترك المجال مفتوحاً من بعده وتابع القضية حايم وايزمان وزئيف جابوتنسكي ودافيد بن غوريون. كما كان الاختيار للاسم التاريخي للدولة اليهودية هو "دولة إسرائيل". كانت الأفضلية هي استخدام اسم "دولة إسرائيل" بدلاً من اسم "دولة اليهود" للتناسق بين اسم الدولة والاسم العبري لفلسطين وهو "أرض إسرائيل" (إيرتس يسرائيل)¹⁸.

في العام 1905م دعا حزب المحافظين البريطاني إلى عقد مؤتمر سري يهدف إلى المحافظة على تفوق الدول العظمى وانهقد المؤتمر الذي ضم الدول الاستعمارية واستمرت مناقشاته وجلساته مدة عامين، وفي العام 1907م خرجت الدول الاستعمارية بوثيقة سرية سميت بوثيقة "كامبل" نسبة إلى رئيس الحزب الحاكم آنذاك، وقد وقع الاختيار على فلسطين لتصبح الدولة الحائزة لتكون الحد الفاصل بين قارتي إفريقيا وآسيا، فقد كان من أساليب تحقيق هدف هذه الوثيقة هو تقسيم الدول العربية ليسهل السيطرة عليها وللحيلولة دون وحدة الشعوب في المنطقة العربية¹⁹.

18 زينب الطحان، مرجع سابق.

19 أسامة أبو نخل، مرجع سابق.



كان أول نجاح للمنظمة الصهيونية العالمية هو وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917م وكان الوعد بتسهيل إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين فقد أعطى من لا يملك من لا يستحق²⁰. وقد عملت بريطانيا الكثير لإنجاح هذا المشروع الصهيوني على أرض فلسطين منذ بداية الانتداب البريطاني وحتى تسليم المشروع الصهيوني للولايات المتحدة الأمريكية لتكون المسؤولة عنه بالدرجة الأولى. واكتملت الدائرة عندما أنكرت الحركة الصهيونية وجود الفلسطينيين ورسخت بين أنصارها مقولة (شعب بلا أرض لأرض بلا شعب)²¹. عملت الحكومة البريطانية جاهدة على إعطاء كافة الحقوق الدينية والمدنية والعسكرية لليهود لإقامة دولتهم في فلسطين على حساب سكان هذه الأرض الأصليين. يقوم وعد بلفور على فكرة استقطاب جميع اليهود من أنحاء العالم لزراعتهم في هذه البقعة من الأرض خصوصاً ممن يحملون الفكر الصهيوني الديني من اليهود لأغراض سياسية²².

شكلت الحكومة البريطانية عام 1937م لجنة "بيل الملكية" للتحقيق في الأوضاع الميدانية في فلسطين، وقد توصلت اللجنة إلى أنه يستحيل أن يحكم فلسطين بأسرها أي من الطرفين العرب واليهود، لذلك كان الحل هو تقسيم الدولة إلى دولتين عربية تضم شرق الأردن وأخرى يهودية مع بقاء الأماكن المقدسة وممر إلى يافا تحت الانتداب البريطاني، وطلبت اللجنة إلغاء الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام المعاهدات مع الدولتين المقترحتين وأوصت بتعيين لجنة لرسم الحدود بينهما. وافقت الحكومة البريطانية على قرار التقسيم بعد مضي عشرين سنة على وعد بلفور²³. رفضت القيادة الفلسطينية الموحدة ذلك القرار، بينما انقسم اليهود إلى فريقين فريق يؤيد القرار وقد اعتبره خطوة أولى للاستيلاء على جميع فلسطين وفريق عارض واعتبره استسلام للأمر الواقع²⁴.

كان إصرار دول الغرب خصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة على تسمية فلسطين بالعربية وليس الفلسطينية، في المقابل كان المسمى هو الدولة اليهودية من الطرف اليهودي. لاحقاً مع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت أمريكا موضع بريطانيا بالالتزام بالقضية اليهودية، فقد تبنت الإدارة الأمريكية بمؤسساتها رسمياً كل ما جاء في وعد بلفور دون أي تعديل يذكر عليه و قد تبني رؤساء الولايات المتحدة

20 أسامة أبو نخل، مرجع سابق.

21 هاني المصري، مرجع سابق.

22 زنبب الطحان، مرجع سابق.

23 رضا محمد لاري، يهودية دولة إسرائيل، صحيفة المدينة، 09 مايو 2011. www.al-madina.com

24 أسامة أبو نخل، مرجع سابق.



الأمريكية القضية اليهودية وتعاطفوا مع الحركة الصهيونية بأهدافها في إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، حيث انعقد مؤتمر بلتيمور الصهيوني في مايو 1942م في مدينة نيويورك الأمريكية، الذي تبنى مشروع يهودية الدولة لتكون على أساس الدين اليهودي وإقامة جيش يهودي خاص بها تحت راية واحدة، وقد كانت المرة الأولى التي تعلن نواياهم عن إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين بصورة علنية في مؤتمر رسمي، وقد تنافس الحزبين الديمقراطي والجمهوري لاسترضاء اليهود لكسب أصواتهم في انتخابات الرئاسة للعام 1944م فقد وجه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في أكتوبر 1944م رسالة للصهاينة في مؤتمر عقده اليهود الأمريكيون بالالتزام بتحقيق الأهداف الصهيونية وهو ما خططت له الحركة الصهيونية، متجاهلين القومية والهوية الفلسطينية في سياستهم نحو فلسطين²⁵.

توطدت العلاقات اليهودية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة خلال حكم الرئيس الأمريكي ترومان، فأنهم كانوا يصرون على رفع القضية إلى المؤسسة الدولية التي أسسها المنتصرون بعد الحرب العالمية الثانية، الأمم المتحدة، وفي 28 أبريل 1947م تم إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وشكلت لجنة سياسية واستمعت لجميع الأطراف وانتهت إلى تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق في القضية الفلسطينية وتُدعى اليونيسكوب (UNSCOP) لتقصي الحقائق في القضية الفلسطينية، وتتكون اللجنة من 11 دولة مهمتها بحث المشكلة الفلسطينية والتعرف على أحوال اليهود في أوروبا وثم ترفع توصياتها للأمين العام للأمم المتحدة في وقت لا يتجاوز الأول من سبتمبر من العام نفسه.

صوتت الأمم المتحدة على مشروع الأغلبية وحاز القرار رقم (181) على أغلبية أصوات الأعضاء وقد كان نصيب الدولة اليهودية 55% من أراضي فلسطين التاريخية ولم يكن اليهود يملكو سوى خمس هذه الأراضي، وقد كانت بريطانيا أعدت برنامجاً للانسحاب من فلسطين بالتنسيق مع قادة الحركة الصهيونية لكي تتمكن من إقامة دولتها والاستيلاء على أكبر منطقة ممكنة من فلسطين، لكن بريطانيا لم تنسحب إلا بعد أن تأكدت أنها لن تخسر مصالحها في تلك المنطقة فقد عقدت اتفاقاً مع الملك عبد الله الأول، ملك الأردن، بأن تكون فلسطين تحت رعايته.

حين صدر قرار التقسيم في نوفمبر 1947م أحدث هزة في المنطقة، لقد فهم القرار على أنه يعني قيام دولة دينية، دولة تنطلق من القاعدة اليهودية، خاصة أنه صدر قرار آخر متزامن بتقسيم شبه القارة الهندية

25 أسامة أبو نخل، مرجع سابق.



وإقامة باكستان دولة للمسلمين في المقام الأول، وكانت إسرائيل تحاول أن تنفي عن نفسها فكرة أنها دولة دينية، بإبراز ما يتمتع به عرب فلسطين سواء المسلمون السنة أو المسلمون الدروز، أو المسيحيون من حقوق، وأنها دولة تُريد السلام مع جيرانها من الدول العربية، بينما هم يُريدون تدميرها، وأكدت إسرائيل مراراً وتكراراً أنها دولة ديمقراطية تعمها الحرية في محيط من الديكتاتورية والاستبداد، بينما مؤسسي المشروع الصهيوني أكدوا أن الصهيونية حركة قومية تهدف إلى إقامة دولة دينية²⁶.

يهدف المشروع الصهيوني منذ بدايته إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وعندما أعلنت بريطانيا رغبتها في سحب قواتها من فلسطين عام 1948م قرر زعماء الأحزاب والمنظمات اليهودية والصهيونية إعلان قيام الدولة اليهودية في فلسطين وهذا الإعلان سمي "إعلان الاستقلال". وجاء في الإعلان "استناداً إلى حقنا الطبيعي والتاريخي واستناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة نعلن قيام دولة يهودية في أرض إسرائيل هي دولة إسرائيل"، وقد حددت أهداف الدولة بأنها ستكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية، حيث يحق لكل يهودي في العالم أن يهاجر إلى إسرائيل وأن يستقر بها²⁷.

من الأهداف التي تتضمنها عملية تعميم فكرة يهودية إسرائيل، محاولة جذب مزيد من يهود العالم إلى إسرائيل، فالحركة الصهيونية وإسرائيل تعتبران اليهود بمثابة المادة البشرية لتحقيق أهداف إسرائيل التوسعية من جهة، وركيزة لاستمرار المشروع الصهيوني برمته في المنطقة العربية من جهة أخرى. وفي هذا السياق يذكر أنه على الرغم من مرور نحو ستة عقود على إنشاء إسرائيل، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تستطع جذب سوى 40% من يهود العالم إلى فلسطين المحتلة، ولهذا يستغل قادة إسرائيل كافة المناسبات للتأكيد على أهمية جذب مزيد من يهود العالم إلى فلسطين المحتلة.

وثمة أسباب كامنة وراء نزوب الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة في السنوات القليلة الماضية، واحتمالات تراجعها في المستقبل، وفي مقدمة تلك الأسباب تراجع عوامل الطرد لليهود من بلدانهم الأصلية، فضلاً عن تراجع عوامل الجذب المحلية الاقتصادية والأمنية بسبب الظروف التي مرت وتمر بها إسرائيل. وتبعاً لأزمة الهجرة اليهودية بفعل تراجع العوامل الطاردة والجاذبة، تسعى إسرائيل بالتعاون والتنسيق مع الوكالة اليهودية إلى تمويل حملات كبيرة ومنظمة في المستقبل من أجل جذب اليهود من كل

²⁶ حلمي النمنم، مرجع سابق.

²⁷ تيسير المشاقبة، يهودية إسرائيل (الأبعاد، الأسباب، التداعيات): وجهة نظر إسرائيلية. دائرة المطبوعات و النشر، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر 2010،

<http://www.dpp.gov.jo/2012/1.html>



دول العالم، في وقت باتت فيه أبواب هجرة يهود أوروبا وأميركا الشمالية في حدودها الدنيا بسبب انعدام عوامل الطرد منها.

تجدر الإشارة إلى أن يهود العالم يتمركزون بشكل رئيسي في الولايات المتحدة، فمن بين 13 مليون يهودي في العالم هناك حوالي 5.5 ملايين يهودي في الولايات المتحدة، وأكثر من 5.6 ملايين يهودي في إسرائيل، و560 ألفاً في فرنسا، و400 ألف في روسيا، و360 ألفاً في كندا، و280 ألفاً بأوكرانيا، و280 ألفاً في بريطانيا، و220 ألفاً بالأرجنتين. وتشير الإحصاءات إلى أن نسب الزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود في العالم وصلت في السنوات الأخيرة إلى ما بين 50 و80% خاصة في بعض المدن الأميركية، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع مجموع اليهود في نهاية المطاف إلى أقل عدد ممكن. ومن بين مجموع اليهود في إسرائيل، هناك 40% أشكناز، أي من أصول غربية، و36% سفارديم، أي من أصول شرقية من ضمنهم يهود الدول العربية، إضافة إلى 24% من يهود الصابرا، أي لأب يهودي مولود في فلسطين المحتلة²⁸.

يعتبر اليمين الصهيوني الحالي برئاسة حزب الليكود امتداداً للحركات الصهيونية المتطرفة، حيث تشكل حزب الليكود نتيجة اندماج عدداً من الأحزاب عام 1973، منها حزب حيروت وهو النتاج الإيديولوجي لما يسمى بالحركة التصحيحية برئاسة فلاديمير جابوتنسكي، الذي يرى ضرورة الحصول على اعتراف عالمي بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين وشرق الأردن²⁹. وقد اتخذ الكنيست الإسرائيلي يوم الأربعاء في 16 يوليو 2003م قراراً بضرورة تعميق فكرة يهودية الدولة وتعميمها على دول العالم ومحاولة انتزاع موقف فلسطيني إلى جانب القرار المذكور. لقد قدم مشروع القرار الأعضاء البرلمانيون لكتلة الليكود في الكنيست، وتم تشريعه بعد التصويت عليه. وقد تضمن القرار أيضاً إشارات إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست مناطق محتلة، لا من الناحية التاريخية ولا من ناحية القانون الدولي، ولا بموجب الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل. وقد دعا القرار إلى مواصلة تعزيز المستوطنات الصهيونية وتطويرها، وإلى التمسك بالخطوط الحمراء الصهيونية وفي مقدمتها السيادة المطلقة على القدس بشقيها الغربي والشرقي المحتلين في عامي 1948م و1967م، والاحتفاظ كذلك بالمناطق الأمنية³⁰.

²⁸نبيل السهلي (2007)، مرجع سابق.

²⁹تيسير المشاقبة، مرجع سابق.

³⁰نبيل السهلي (2007)، مرجع سابق.



وكانت قد صادقت الحكومة الإسرائيلية في نوفمبر 2014م على قانون "يهودية الدولة" رغم معارضة وزراء حزبي "يش عتيد" بزعامة يائير لبيد و"هنتوعا" برئاسة تسيفي ليفني الذين انسحبوا لاحقاً من الائتلاف الحاكم. وينص القانون على أن إسرائيل "هي الدولة القومية للشعب اليهودي وفق مبادئ وثيقة الاستقلال، وبموجبه سيتم إخضاع النظام الديمقراطي إلى القيم والهوية القومية اليهودية مع التأكيد على أن حق تقرير المصير الوطني بالدولة يبقى حضرية للشعب اليهودي"، مما يعني إقصاء وتهميش فلسطيني الـ 48 الذي يشكلون 20% من التعداد السكاني للدولة. وفجرت المصادقة على القانون بالحكومة أزمة داخل الائتلاف، وحله، وتبكير الانتخابات، وكشفت عن عمق الصراع الديني بين الأحزاب الإسرائيلية وتباين المواقف حول هوية الدولة.³¹

الاعتراف بيهودية إسرائيل:

منذ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام 1948م، لم تتم المطالبة بالإقرار بيهودية الدولة، ربما لاعتبار قادة إسرائيل أن ذلك أمر مفروغ منه، وأنه مرتبط بالتعريف أو بالرغبة الإسرائيلية أولاً وأخيراً وليس بالقرار أو بالقبول العربي. وبعد النكسة عام 1967م، ظهر الحديث لأول مرة عن مطالبة الدول العربية بالاعتراف فقط بدولة إسرائيل، في حين كان يجري العمل لفرض الهوية اليهودية كأمر واقع.

وعلى الرغم من الانتصار الجزئي الذي حققه العرب في حرب أكتوبر 1973م، إلا أنهم لم يتمكنوا من تغيير تداعيات الحروب السابقة وإفرازاتها بشكل جوهري، بل على العكس، حيث صدرت القرارات الدولية لكي تؤكد القرارات السابقة، وتعطي إسرائيل الحق بالمطالبة بحق الوجود، ضمن حدود آمنة، من غير التعرض إلى هوية هذه الدولة وطبيعتها³². وعندما انطلقت عملية التسوية السياسية بين إسرائيل والدول العربية، وخلال المفاوضات لم تطالب إسرائيل الاعتراف بتأكد دولة يهودية، وذلك وفقاً للقناعة الإسرائيلية الذاتية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن مسيرة التسوية قد انطلقت وفق أسس لا تتضمن فكرة يهودية الدولة، إلا أن هذه الفكرة أخذت تظهر في طريق التسوية حيناً وتخفي أحياناً أخرى.

لقد تم التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993م، واعترفت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، وهذا الاعتراف يعني الإقرار بشرعية ما فعلته إسرائيل منذ احتلال فلسطين. لقد تعثرت العملية

31 الجزيرة نت، 24 نوفمبر 2014، يهودية الدولة.. نكبة ثانية لفلسطين، www.aljazeera.net

32 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مرجع سابق.



السياسية عام 2000م مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، تزامن ذلك مع تأسيس "مؤتمر هرتسليا"، الذي يؤكد أن غاية إسرائيل الحفاظ على الدولة اليهودية، مدفوعة بعوامل داخلية وخارجية، خاصة تطورات الواقع الإقليمي، فإسرائيل تتطلع إلى أبعد من اعتراف بحكم الأمر الواقع فقط بوجود دولة تسمى إسرائيل³³. ويؤكد مؤتمر هرتسليا السنوي على ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل بعد فترة وجيزة من انهيار عملية التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، ويعتبر أول مؤتمر من نوعه في ارتباطه المباشر مع الأمن القومي الإسرائيلي، ومع التحديات الماثلة أمام إسرائيل داخلياً وإقليمياً وعالمياً³⁴.

حتى العام 2003م لم يتم طرح فكرة يهودية إسرائيل على أجندة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إلى أن حدث هذا الأمر لأول مرة بشكل علني ومباشر من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في قمة العقبة في 25 مايو 2003م، عندما أعلن التزام بلاده بضمان أمن إسرائيل كدولة يهودية نابضة بالحياة، كتعبير واضح عن تبني واشنطن للتحفظات الإسرائيلية على خطة خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط. يبدو أن القيادة الإسرائيلية وضعت تحفظاتها للتهرب من استحقاقات قضايا الحل النهائي، وفي المقابل أعلن بوش ضمان بلاده لأمن إسرائيل بهذه الصفة، أملاً بإعادة إطلاق مسار التسوية السياسية، وذلك على خلفية الخشية على إسرائيل من مضاعفات انتفاضة الأقصى. إلا أن مصطلح الدولة اليهودية في تصريح الرئيس الأمريكي يمثل غاية الخطورة ضد الفلسطينيين والعرب حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بالدولة على أساس من الدين وإنما دولة ديمقراطية تشمل جميع الأديان والأجناس، خاصة أن قرار التقسيم 181 لا يعطي أفضلية لليهود على أساس الدين أو العرق ولا يمكن للولايات المتحدة التصريح بهذا لأن المادة الثانية والثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان توضحان حماية الحقوق السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية لكل فئة من السكان دون تمييز عنصري³⁵.

لم تطرح إسرائيل مطلب الاعتراف بتا دولة يهودية كشرط لأي اتفاق إلا أثناء انعقاد مؤتمر أنابوليس للسلام في أواخر عام 2007م³⁶. الحكومة الإسرائيلية طرحت هذا الأمر خلال لقاء أنابوليس، ليس

33 أنطوان شلحت، إرهصات التفكير بـ "الدولة اليهودية"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، موقع عرب 48، 11 إبريل 2014،

www.arabs48.com

34 أنطوان شلحت، مرجع سابق.

35 أسامة أبو نخل، مرجع سابق.

36 رضا محمد لاري، مرجع سابق.



كشروط للتفاوض ولا حتى كشرط للاتفاق، وإنما لانتزاع تنازلات من الفلسطينيين، حيث تم رفع قضايا الوضع النهائي (القدس والحدود واللجوء) من على جدول المفاوضات، مقابل حذف الإشارة إلى الدولة اليهودية. علماً أن رئيسة طاقم التفاوض الإسرائيلي تسيفي ليفني سبق أن عبرت عن اعتقادها بأن يهودية إسرائيل أمر يتكسر على أرض الواقع. واللافت أن الوفد الإسرائيلي الذي حضر مؤتمر أنابوليس تقدم باشتراط أساسي للتوقيع على وثيقة مشتركة مع الوفد الفلسطيني بحيث تتضمن موافقة فلسطينية على فكرة يهودية الدولة، وذلك بغية إحداث وحدة موقف في المجتمع الإسرائيلي، لأن هذه الفكرة تحظى بإجماع إسرائيلي، خاصة مع الوضع الضعيف لرئيس الوزراء الإسرائيلي، يهود أولمرت، وحكومته الناتج عن تداعيات حرب يوليو 2006م³⁷.

مع وصوله إلى البيت الأبيض مطلع العام 2009م، أكد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، على السعي لقيام دولة فلسطينية، وهو طرح لم يرق لبنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، وهو الذي لطالما ردد عدم سماحه بقيام دولة فلسطينية، فضلاً عن عدم إيمانه باتفاقية أوسلو 1993م. على هذه الخلفية، جعل نتني اهو الإقرار الفلسطيني بيهودية إسرائيل شرطاً للتفاوض حول المسارات الثلاث، الأمنية والاقتصادية والسياسية. معتبراً أنه شرط للوصول إلى اتفاق، أو للحل النهائي للصراع في فلسطين المحتلة، وفق رؤاه اليمينية الخاصة، المتمثلة بدولة فارغة من أي مضمون، وأقرب في الحقيقة إلى الحكم الذاتي الموسع³⁸. هكذا، أصبح قادة اليهود يتحدثون عن الشعب اليهودي في الدولة اليهودية وقد اتضح ذلك في زعم بنيامين نتني اهو بأن "الشرط الأساسي لإنهاء الصراع هو الإقرار الفلسطيني العلني، الملزم والصادق، بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي"، ولقد أقدمت حكومته في أكتوبر 2010م على إجراء تعديلات على "قانون المواطنة" بحيث يتضمن أداء قسم الولاء للدولة اليهودية شرطاً لاكتساب الجنسية الإسرائيلية. وأضاف نتني اهو شرطاً على الفلسطينيين بأنه ربط الاعتراف بدولة إسرائيل بتجميد الاستيطان لبضعة أشهر³⁹.

افتتح نتني اهو الدورة الشتوية للكنيست عام 2009م بالتأكيد على "حق وجود دولة يهودية وحق الدفاع عن النفس، اثنان من أركان وجود الشعب اليهودي وهناك ترابط عضوي بين هذين الحقين..". وصرح

37نبيل السهلي (2007)، مرجع سابق.

38مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مرجع سابق.

39 زنب الطحان، مرجع سابق.



علناً بأن اسم دولة إسرائيل قد أصبح من الماضي. وقد قال كلمة خلال جلسة الكنيست لإحياء ذكرى زئيف جابوتينسكي، زعيم التيار التصحيحي الصهيوني اليميني: "إننا نطرح في هذه الأيام مطلباً حاسماً وحازماً وواضحاً ينص على اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، كدولة يهودية، إن هذا الاعتراف ضمن اتفاق السلام يعتبر أمراً أساسياً ومبدئياً وضرورياً غير أن السلام هو الذي يستوجب هذا الاعتراف"⁴⁰.

أثناء تجدد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية عام 2013م دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتني اهو الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، كما دعاه إلى الطلب من شعبه أن "يتخلى عن وهم إغراق إسرائيل باللاجئين". التصريح الذي أطلقه نتني اهو يعلن صراحة مقاومته لأي ضغوط قد يتعرض لها من قبل الرئيس الأمريكي للتخلي عن شرطه الاساسي بضرورة اعتراف السلطة الفلسطينية (ببهودية) الدولة الإسرائيلية⁴¹. وكان وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، انتقد إصرار إسرائيل على ضرورة اعتراف الفلسطينيين ببهودية الدولة. لكن لفتت صحيفة هآرتس تصريح كيري في ديسمبر 2013م ، الذي جاء فيه أنه "علينا أن نبحث عن سلام يغترف بإسرائيل كدولة يهودية". كما لمح كيري، بحسب الصحيفة نفسها، إلى أن موضوع الدولة اليهودية ورقة مساومة فلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل. رأى وزير الخارجية الأمريكي أن بنيامين نتني اهو قدم تنازلاً كبيراً واتخذ قراراً في غاية الصعوبة يمنح الفلسطينيين الفرصة لإضفاء الشرعية على المفاوضات، عن طريق تبادل الأراضي⁴².

وقد طالب وزير الخارجية الإسرائيلي، أفغدور ليبرمان، الاعتراف باليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من الدول العربية بأنهم لاجئين ومقايضة أملاكهم بأملك اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم بقوة السلاح الصهيوني، أي يطالب مساواة المهاجر إلى بلد آخر بمحض إرادته باللاجئ الذي أجبر على ترك وطنه. لكن ليبرمان لم يطالب بتعويض عن أملاك مليون روسي يهودي هاجروا إلى إسرائيل خلال الأعوام السابقة وأملاكه الشخصية الذي هجرها من بيلاروس. الهدف من هذه الحملة المركزة هو طمس

40 أسامة أبو نخل، مرجع سابق.

41 عزة سامي، يهودية إسرائيل، صحيفة الأهرام، 04 مارس 2014، www.ahram.org

42 زينب الطحان، مرجع سابق.



الحقوق الفلسطينية في أرض فلسطين التاريخية، وأن الشعب الفلسطيني لم يكن موجوداً وأن أرض فلسطين هي بلا شعب إلى شعب بلا أرض⁴³.

من الواضح أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ستعمل في المدى القريب والبعيد على سن القوانين التي تؤمن لها عملية الإقصاء الدائمة والتهميش المستمر للأقلية العربية التي يبلغ تعدادها نحو 1.6 مليون عربي فلسطيني، وستعقد مؤتمرات بمسميات عديدة لطرح أفكار عن الهاجس الديمغرافي الإسرائيلي جراء التزايد الطبيعي المرتفع بين العرب، وهذا ما حصل فعليا في مؤتمرات هرتسليا السنوية. وفي هذا الإطار بالذات، تأتي دعوة ليبرمان لمبادلة الأراضي الفلسطينية التي تقوم عليها الكتل الاستيطانية الكبيرة في التجمعات الكبيرة داخل إسرائيل مع الدولة الفلسطينية القادمة. كما أن يهودية دولة إسرائيل تلغي حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

الأسباب التي تدفع إسرائيل لمطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية إسرائيل:

أولاً: الهاجس الديموغرافي:

المشكلة الديموغرافية تتعلق بسكان إسرائيل من فلسطيني الـ 48 حيث ستصل نسبة السكان العرب في إسرائيل إلى 35% خلال السنوات القادمة وذلك سيلغي الدولة اليهودية التي ستتحول إلى دولة ثنائية القومية. أشار البروفيسور أرنون سوفار أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا إلى نهاية الكيان اليهودي خلال العقد القادم لأسباب ديموغرافية كما جاء في مقال بصحيفة هآرتس، وحسب رأيه فإنه في عام 2020 سوف يشكل اليهود أقلية في "أرض إسرائيل التاريخية" إذ سوف يشكلون نسبة 42% فقط من المجموع العام للسكان في حين أن العرب سوف يشكلون نسبة 58% من السكان⁴⁴. بينما تشير الدراسات الإسرائيلية المستقبلية إلى أن اليهود سيصبحون أقلية ابتداء من نهاية العقد الحالي. وستحسر نسبتهم مع نهاية العام 2020 إلى نحو 40% من السكان، مقابل 60% من الفلسطينيين. أما داخل إسرائيل حيث النسيج البشري هناك 20% من فلسطيني الـ 48 ونحو 80% من اليهود، فتشير الدراسات إلى أن اليهود

⁴³ صحيفة النهار، 16 مارس 2014، www.annahar.com

⁴⁴ تيسير المشاقبة، مرجع سابق.



سيفقدون امتياز كونهم أغلبية سكانية مع حلول العام 2048، هذا هو المشهد الذي يربع القادة الإسرائيليين والذي من شأنه بناء دولة ثنائية القومية، الأمر الذي سيفشل المشروع الصهيوني⁴⁵.

وبناء عليه هناك إجماع صهيوني على نزع فتيل ما أسموه "القنبلة الموقوتة" (الواقع الديموغرافي العربي في فلسطين) عبر الخيارات التالية: أولاً: التخلص قدر الإمكان من الوجود العربي داخل أراضي الـ 48، ثانياً: الحد من التزايد الديموغرافي لفلسطيني الـ 48، ثالثاً: إلحاق فلسطيني الـ 48 بالدولة الفلسطينية مع إبقائهم في أماكن سكنهم الحالية في مقابل بقاء المستوطنات في الضفة الغربية، رابعاً: زيادة عدد اليهود داخل إسرائيل من خلال الهجرة إليها.

ثانياً: إلغاء حق العودة:

إن مغزى حق العودة هو محو دولة إسرائيل اليهودية، حيث يشكل حق العودة للفلسطينيين جوهر الروح الوطنية لا يستطيعون التخلي عنه. إن الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية يخرج الجانبين من المصيدة، حيث هناك إمكانية لحدوث توازن لمسألة حق العودة مما يهدئ المخاطر الخطيرة الكامنة في تلك المسألة. إلا أن نتباهو يدرك أنه لا يوجد قائد فلسطيني يستطيع الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

ثالثاً: وضع حد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني:

الاعتراف بإسرائيل بأنها الوطن القومي للشعب اليهودي هو ورقة اختبار لوضع حد للصراع بشكل عام، فالأمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمطلب نهاية الصراع التي تتمحور حول أن للشعب اليهودي حقوقاً تاريخية ودينية في هذه البلاد. هكذا إعطاء إسرائيل الحق في البحث عن أمن هذه الدولة وفق منطق "دولة آمنة لليهود"، مما يعني تبرير رفض العودة إلى حدود 1967، باعتبارها حدوداً غير آمنة، وهو الأمر المرجح. ينسف هذا الأمر حق الشعب الفلسطيني في المقاومة⁴⁶.

رابعاً: تأكيد هدف الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود:

هدف الحركة الصهيونية النهائي هو إقامة وطن قومي لليهود، حيث أن من لم يعتقد بأن للشعب اليهودي الحق في وطنه فهو عنصري، ومن لم يعتقد بأن الوطن اليهودي يمتلك الشرعية الدولية فهو مخادع،

45 زينب الطحان، مرجع سابق.

46مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مرجع سابق.



فبدون الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي فإن المشروع الصهيوني سيتلاشى. هذا يتطلب الحصول على شرعية إقليمية ودولية وإحداث تحول في خارطة الوعي في العالم العربي والإسلامي في حال القبول بيهودية الدولة، فالعلاقات بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة في حالة جمود بسبب قبول إسرائيل كأمر واقع وليس ككيان شرعي. إن الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي يوضح بأن إسرائيل ليست كياناً غريباً وإنما جزء غير منفصل عن الشرق الأوسط، وسيجبر العرب على الاعتراف بشرعية السيادة اليهودية.

خامساً: تسوية العلاقات مع أوروبا المسيحية:

تسوية خلافت اليهود مع أوروبا المسيحية، فحتى اليوم لم تحل أوروبا مسألة التعقيد اليهودي لديها. إن الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي سيؤدي إلى اعترافاً أوروبياً بالمسؤولية الأخلاقية تجاه اليهود الذين طردوا من أوروبا خلال أربعينيات القرن الماضي، وهكذا تضمن أوروبا حقوق اليهود وتعويضهم عن المعاناة التي عايشوها في أوروبا، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية⁴⁷.

الموقف الفلسطيني:

الاعتراف بيهودية إسرائيل يعني التسليم بالرواية الإسرائيلية وما تقوم عليها، بأن كل أرض فلسطين لليهود، ولا حقوق للعرب والمسلمين فيها، ويعني أيضاً اعتبار كل التاريخ الإسلامي والعربي فيما يتعلق بفلسطين ومدينة القدس غير صحيح، وكذلك يعني قبول إدعاءات الحركة الصهيونية بإنكار أي حضارة في فلسطين، والادعاء بأنها هي "أرض الميعاد" للشعب اليهودي. لكن، لا مانع في قيام دولة فلسطينية وفقاً لحسابات ومعايير إسرائيلية على جزء من الضفة الغربية بما يزيد أو يقلص وفقاً لموازين اللحظة وحساباتها ومقابل أثمان باهظة يدفعها الفلسطينيون من حقوق اللاجئين والقدس والمياه والسيادة⁴⁸.

عندما اعترفت إسرائيل بالشعب الفلسطيني عن طريق الرسائل المتبادلة كجزء من اتفاقية أوسلو في العام 1993م جاء ذلك بشكل موارب عن طريق الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلاً للشعب الفلسطيني من دون الاعتراف بحقوقه، بينما اعترفت المنظمة بحق إسرائيل في الوجود والعيش بأمن

⁴⁷تيسير المشاقبة، مرجع سابق.

⁴⁸فلسطين أون لاين، الاعتراف بالدولة اليهودية يعني التسليم بالرواية الإسرائيلية!، 17 مارس 2014، www.felesteen.ps



وسلام⁴⁹. وهناك من بين الفلسطينيين من اعترف بإسرائيل كدولة يهودية من خلال توقيع اتفاقية جنيف بين إسرائيليين وفلسطينيين في العام 2003م، بينهم أمين سر منظمة التحرير الحالي، الذي يعلن الآن رفضه ليهودية إسرائيل من دون أن يعلن تخليه عن هذه الاتفاقية التي نصت على "حق كل من الشعبين الفلسطيني واليهودي في دولة". ولا يغير من هذا الاعتراف ما جاء بعد ذلك من عبارة تحدثت عن "عدم الإجحاف بالحقوق المتساوية لجميع المواطنين في كل من الدولتين". فوعد بلفور أيضاً نص "على ضرورة أن لن يُؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين"، ولكن ذلك لم يوقف اقتلاع الفلسطينيين وتشريدهم وارتكاب المجازر بحقهم. "إذ عندما يصبح أصحاب البلاد دخلاء تتم المطالبة بعدم الإجحاف بحقهم، فهذا يعني فتح الباب لاستباحتهم"⁵⁰.

هناك من يدعو من الفلسطينيين سراً من خلال بعث رسائل إلى الرئيس الفلسطيني تطالبه بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، أو التوصل إلى حل وسط، وبعضهم توقع أن يتم الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية وفقاً لما جاء في خريطة الطريق التي تنص على أن الحل يجب أن يتضمن إقامة دولتين، واحدة يهودية وأخرى فلسطينية. هؤلاء الفلسطينيون يُحدثون تصدعات في موقف الإجماع الفلسطيني إزاء الاعتراف بيهودية إسرائيل ويраهنون على أنهم، بهذه الطريقة، يلقون الكرة في الملعب الإسرائيلي ويخرجون اليهود.

إذا أقدمت القيادة الفلسطينية على الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، مقابل قيام دولة فلسطينية على جزء من الضفة الغربية ومحرومة من استيعاب الشعب الفلسطيني كله، فإنها تتبنى الرواية الصهيونية للصراع، التي تستند إلى أن فلسطين هي إسرائيل، وقد حررها اليهود لإقامة دولتهم الموعودة من أجل إقامة هيكل سليمان الثالث، وهذا يعني أن الضحية الفلسطينية تعطي الشرعية للجلاد الذي لن يعوضه ولن يكفيه اعتراف العالم كله الذي لا يعادل اعتراف الشعب الفلسطيني به، لذلك تعطي حكومة نتني اهو كل هذا الاهتمام للاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية.

49هاني المصري، مرجع سابق.

50هاني المصري، مرجع سابق.



إن تكرار الحديث من قبل الرئيس الفلسطيني عن استطاعة إسرائيل أن تسمي نفسها دولة يهودية، وأن الفلسطينيين يمكن أن يعترفوا بتا على هذا الأساس إذا اعترفت بتا الجامعة العربية أو الأمم المتحدة، والموافقة على حل متفق عليه لقضية اللاجئين وتخييرهم الشكلي في خيارات، من ضمنها خيار العودة إلى ديارهم إذا وافقت إسرائيل، يتناقض مع التأكيدات الفلسطينية المستمرة التي تكررها كل الفصائل الفلسطينية حول عدم الاعتراف بيهودية إسرائيل، فمثل هذه القضية مرفوضة من الفلسطينيين حتى لو اعترف العالم كله بتا، ومثل هذه المواقف تشجع من يريدون كسر الموقف الفلسطيني الرفض لتبني الرواية الصهيونية للصراع⁵¹. لذلك، وفي مواجهة الخطاب السياسي الإسرائيلي بشأن يهودية إسرائيل، هناك رفض فلسطيني من كافة الأطياف السياسية الفلسطينية، وقد توضح الموقف الفلسطيني في مؤتمر أنابوليس حين رفض الوفد الفلسطيني المشارك القبول بطرح الوفد الإسرائيلي فكرة يهودية إسرائيل أو التوقيع على وثيقة تتضمن هذه الفكرة. الرفض الفلسطيني جاء انطلاقاً من أن الاعتراف بيهودية إسرائيل يغلق الباب أمام حق العودة للاجئين الفلسطينيين ويساعد في تنفيذ سياسة اضطهاد عرقي بحق الأقلية العربية داخل إسرائيل⁵².

السلطة الفلسطينية تلوح بحل نفسها حتى لا تتحمل وزر إعلان قرار يهودية دولة إسرائيل رسمياً لأن حدوث ذلك مع وجودها يدينها خصوصاً لأنه يلغي الوجود الفلسطيني وهي قضية مرفوضة من قبل العرب بصفة عامة ومن الفلسطينيين بصفة خاصة. وقد رفضت القمة العربية الـ 25 في الكويت الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، وأعرب "إعلان الكويت" عن الرفض القاطع والمطلق للاعتراف بيهودية إسرائيل⁵³.

⁵¹ هاني المصري، مرجع سابق.

⁵² نبيل السهلي (2007)، مرجع سابق.

⁵³ صحيفة النهار، 30 مارس 2014، <http://newspaper.annahar.com>



الخاتمة:

يصر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على يهودية إسرائيل، وأن أي حل نهائي للقضية الفلسطينية يجب أن يتضمن اعترافاً فلسطينياً بأن إسرائيل دولة الشعب اليهودي. هذا الإصرار يكشف أن الاعتراف بيهودية إسرائيل ليس مجرد اعتراف بهويتها اليهودية وإنما يمس الأرض نفسها، بمعنى أنها حق للشعب اليهودي وملك له، لا ينازعه في ذلك الفلسطينيون والعرب والمسلمون. وبهذا تصبح أرض إسرائيل إلغاء لفلسطين ولأرض فلسطين ولحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية. إن منح يهودية إسرائيل أبعاداً قانونية وسياسية واعترافاً فلسطينياً وعربياً سيقضم كل الحقوق الفلسطينية والعربية بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير، وهي حقوق بقيت مضمونة بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

لكن هناك جانب آخر لهذا المشروع يعتبر، وهو أنه غير مجمع عليه إسرائيلياً، فهناك محللون ومفكرون إسرائيليون ينعته بالعنصري، وهناك أيضاً من يؤكد أنه يخالف الزعم بالقول إن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. كذلك إن من أهم أسباب التوجه لهذا المشروع هو أزمة هوية تعاني منها إسرائيل اليوم. فإسرائيل قامت على أساس ديني وذلك لم يعد مفهوماً في عالم اليوم. لذا فإنها تبحث عن هوية جديدة على أساس يصطنع القومية، ولا يتعارض مع أهداف القوى اليمينية المسيطرة داخل إسرائيل. ومن خلال هذا المشروع تسعى إسرائيل جاهدة للتغطية على حقيقة نشأتها منذ البداية، حيث اعتمدت تجميع أناس من جنسيات وثقافات مختلفة لا يشكلون شعباً بالمعنى العلمي للكلمة.

إن التأكيد الحالي على مصطلح الدولة اليهودية يحمل في طياته توجهاً إسرائيلياً بإلحاق فلسطينيي الـ 48 بالدولة الفلسطينية المستقبلية، بزعم الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية، وعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم داخل فلسطين المحتلة. والتصدي لهذه الفكرة يعني مواجهة تداعيات هذا المصطلح على مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وعلى اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى البعد الإستراتيجي لتلك الفكرة، والمتمثل أساساً في تهئية الظروف لجذب مزيد من يهود العالم إلى فلسطين المحتلة، إذ تعد الهجرة اليهودية من أهم ركائز استمرار إسرائيل في المنطقة.



المراجع:

- 1- أسامة أبو نحل، يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح و تأثيره على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد الثالث والعشرون (1) حزيران 2011.
- 2- أنطوان شلحت، إرهابات التفكير بـ "الدولة اليهودية"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، موقع عرب 48، 11 إبريل 2014، www.arabs48.com
- 3- تيسير المشاقبة، يهودية إسرائيل (الأبعاد، الأسباب، التداعيات): وجهة نظر إسرائيلية. دائرة المطبوعات و النشر، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر 2010، <http://www.dpp.gov.jo/2012/1.html>
- 4- حلمى النمنم، إسرائيل والدولة الدينية، 04 يونيو 2009، صحيفة المصري اليوم، <http://today.almasryalyoum.com>
- 5- ديمتري شومسكي في مقال بصحيفة هآرتس 2010/10/13
- 6- رضا محمد لاري، يهودية دولة إسرائيل، صحيفة المدينة، 09 مايو 2011. www.al-madina.com
- 7- زينب الطحان، ماذا يعني أن تصبح "إسرائيل" دولة يهودية؟!، موقع المنار، www.almanar.com 06 فبراير 2014
- 8- عزة سامي، يهودية إسرائيل، صحيفة الأهرام، 04 مارس 2014، www.ahram.org
- 9- محمد سلماوي، يهودية إسرائيل هي الحل، صحيفة المصري اليوم، 01 أكتوبر 2010. www.almasryalyoum.com
- 10- نبيل السهلي، مدى نجاح فكرة يهودية إسرائيل، صحيفة الحياة، 02 إبريل 2014. www.alhayat.com
- 11- نبيل السهلي، يهودية الدولة أم يهود لدولة إسرائيل؟، الجزيرة نت، 18 ديسمبر 2007. www.aljazeera.net
- 12- هاني المصري، يهودية إسرائيل، صحيفة السفير، 11 مارس 2014. www.assafir.com



الصحف والمواقع:

- 1- الجزيرة نت، 24 نوفمبر 2014، "يهودية الدولة" .. نكبة ثانية لفلسطين، www.aljazeera.net
- 2- صحيفة السوسنة، إسرائيل .. دولة دينية متشددة قريباً، 17 يناير 2013، <http://assawsana.com>
- 3- صحيفة النهار، 16 مارس 2014، www.annahar.com
- 4- صحيفة النهار، 30 مارس 2014، www.annahar.com
- 5- فلسطين أون لاين، الاعتراف بالدولة اليهودية يعني التسليم بالرواية الإسرائيلية!، 17 مارس 2014، www.felesteen.ps
- 6- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، التقدير الاستراتيجي (14): يهودية "إسرائيل": الاستحقاقات والتداعيات، يوليو 2009، www.alzaytouna.net
- 7- موقع إسرائيل باللغة العربية، 13 إبريل 2014، www.israelinarabic.com



الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وفقاً للقانون الدولي

د. عبد الرحمن أبو النصر

أستاذ القانون الدولي

كلية الحقوق - جامعة الأزهر

لعل عوامل عديدة عملت على إنشاء دولة إسرائيل كان منها الاستراتيجي والسياسي، كما تم توظيف العامل القانوني. إذ تم استغلال الرأي العام الأوروبي كعامل طارد لليهود من أوروبا، لما شكلته هذه الفئة من سيطرة على رأس المال، والتحكم في الاقتصاد الأوروبي، وكذلك السيطرة على ملامح الحركة السياسية.

كل ذلك أعطى هذه الجماعة القدرة للتأثير بما تملكه على السياسات الأوروبية، لتجنيدها لمصلحتهم في كل مرحلة من المراحل المهمة التي مرت بها أوروبا أو المجتمع الدولي، وهذا التأثير كان يترجم في صورة قرارات دولية؛ وهنا اختلط القانوني بالسياسي حتى أن الخط الفاصل بينهما كاد ألا يظهر في كثير من المفاصل الهامة من تاريخ تطور قضية إنشاء دولة إسرائيل.

ولعلمهم عملوا على استثمار الأحداث التي عصفت بالبشرية خلال القرن العشرين ابتداءً من الحرب العالمية الأولى عام 1914-1918م، وخلال هذه الحرب حصلوا على وعد بلفور عام 1917م، ثم على صك الانتداب وفقاً للمادة (22) من عهد عصبة الأمم التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى عام 1922م، وفي هذا خلط بين القانوني والسياسي بشكل واضح ويجب أن نتوقف عندها في تناولنا هذا الموضوع.

كما أنهم عملوا على استثمار الحرب العالمية الثانية من عام 1939-1945م. إذ تم الحصول على قرار التقسيم عام 1947/181. وكذلك تم إنهاء انتداب بريطانيا على فلسطين في 15 مايو عام 1948 من طرف واحد.

ثم مرحلة استكمال المشروع الصهيوني ممثلاً في حرب عام 1967م وما تمخض عنها من نتائج قلبت معادلة الصراع، وصولاً إلى محاولاتهم الأخيرة لمطالبتهم بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل من قبل الجانب الفلسطيني. ومن ثم وفقاً لما تم تقديمه يمكن تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور:



أولاً- نشأة دولة إسرائيل. (54)

ثانياً- الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م.

ثالثاً- يهودية الدولة.

أولاً- نشأة دولة إسرائيل

التقت الجماعات الصهيونية والجماعات الأوربية المناهضة للصهيونية في هدف أساسي وهو عدم اندماج اليهود في النسيج الوطني الأوربي. وقد عرض أحد أعضاء البرلمان المجري من المناهضين للصهيونية مشروع قرار يدعو إلى إقامة دولة يهودية وعرض هذا المشروع على مؤتمر برلين.⁵⁵

وهذا ما فعله " تيودور هرتسل" عام 1896 حينما نشر كتيب بعنوان " دولة اليهود" لإيجاد حل عنصري للمسألة اليهودية، وذلك بسلخ يهود العالم من مجتمعاتهم. فهناك من نظر أن تكون منطقة التجمع فلسطين أو (أرض إسرائيل)، وهناك من رأى أن تكون أي منطقة خارج مكان إقامتهم.⁵⁶

وفي العام 1897م نجح هرتسل في عقد المؤتمر الصهيوني في مدينة " بازل السويسرية"، وأهم ما تردد في المؤتمر هي الدعوة لإقامة دولة يهودية، تشكل ملجأ آمناً لليهود، وإقامة الهيئات لإخراج الفكرة إلى حيز الوجود في " أرض إسرائيل".

منذ تلك اللحظة بدأت الحركة الصهيونية للتخطيط لإنشاء دولة يهودية في فلسطين وذلك من خلال مسارين متوازيين: وهي مسار التهجير الجماعي لليهود إلى فلسطين، والمسار الآخر عمليات التطهير العرقي في فلسطين، وذلك لإحداث التغيير الديمغرافي في صالح اليهود في فلسطين، وذلك وصولاً إلى استكمال المخطط بجعل أرض إسرائيل "دولة يهودية".⁵⁷

وجدت الحركة الصهيونية فرصتها بالعمل على تحقيق أهدافها بإقامة وطن لليهود في فلسطين (أرض إسرائيل)، ومنذ المؤتمر الصهيوني عام 1897م بدأت الحركة الصهيونية اتصالاتها بالدولة العثمانية

⁵⁴ صالح مسعود أبو بصير - جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن - دار الفتح للطباعة والنشر - بيروت الطبعة الخامسة 1988 ص 27.

⁵⁵ عبد الحفيظ محارب - شئون فلسطين - العدد 246

⁵⁶ انظر لمزيد من التفاصيل حول مشاريع توطين اليهود - جوني منصور - " مؤرخ وباحث فلسطيني من صفد ومحاضر في كليتي عيلين بيت بيرل"، مقال بعنوان مشروع لم يكتمل تاريخياً - الدولة اليهودية - من الأرجنتين إلى فلسطين - صفحة 73 وما بعدها.

⁵⁷ د. نجوى حساوي- تهجير إسرائيل للفلسطينيين عن أراضيهم سنة 1948- إسرائيل والقانون الدولي- مركز الزيتونة للدراسات بيروت 2011 ص43.



لوضع موطئ قدم لليهود في فلسطين، وكانت محاولات الترغيب حثيثة في ذلك، واستغلال ظرف ضعف الدولة العثمانية وخزيتها المثقلة بالديون.⁵⁸

وللتاريخ والحق يقال أن الدولة العثمانية بالرغم من كل الضغوط لم تتجاوب مع المطالب الصهيونية.⁵⁹

وكان للمتغيرات السياسية التي عصفت بالدولة العثمانية باندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 أن وجدت الحركة الصهيونية ضالتها بالتحرك باتجاه بريطانيا وذلك ترجمة لاتفاق سايكس-بيكو عام 1916 بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم أملاك الدولة العثمانية في الشرق العربي.⁶⁰

وانطلاقاً من ذلك تقدمت الحكومة البريطانية خطوة للأمام وذلك بإصدار ما عرف بوعد بلفور في 2 نوفمبر عام 1917 وينص التصريح " وزارة الخارجية في الثاني من نوفمبر سنة 1917 - عزيزي اللورد روتشلد يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالتهم، التصريح التالي الذي ينطوي علي العطف على أمانى اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته: " إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل غاية جهدها لتسجيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتي بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى" وسأكون ممتناً إذا ما احطم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح. المخلص آرثر بلفور.⁶¹

حيث عمدت الدول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى إلى كسب ود اليهود في العالم للتأثير على الحكومة القيصريّة للدخول إلى جانبهم في الحرب هذا من جهة وهم كذلك في حاجة إليهم للتأثير على الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء من جهة أخرى.

⁵⁸ - مراجع وثائق فلسطين دائرة الثقافة - منظمة التحرير الفلسطينية ص 9 وما بعدها.

⁵⁹ - " إن فلسطين ليست ملك يمين بل هي ملك شعبي، الذي رواها بدمه، فليحتفظ اليهود بملايينهم، وان عمل الموضع في بدني لأهون علي من أرى فلسطين قد بترت من إمبراطوريتي، وهذا لن يكون" - كان هذا رد السلطان/عبد الحميد علي هرتسل عام 1901 ورفض عرضاً بمبلغ عشرين مليون جنيه ذهباً في مقابل السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين - سيف الرمحى صفحة 78.

⁶⁰ - كتاب " وثائق فلسطين" المرجع السابق ص 101.

⁶¹ - كتاب " وثائق فلسطين" المرجع السابق ص 84-85.



فالوعد هو عمل قانوني يصدر عن الإرادة المنفردة للدولة ويستهدف إنشاء التزام على عاتقها في مواجهة الشخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي الآخرين. وفقاً لذلك فإن الإرادة المنفردة تستهدف إلزام نفسها قانونياً بما ورد فيه. وأيدت محكمة العدل الدولية في قرار لها عام 1974 هذا الاتجاه.⁶²

ولكن فيما يتعلق بوعد بلفور هناك من رأى في هذا الوعد بأنه " لا يعدو أن يكون تصريحاً سياسياً لا يقوم على سند شرعي وليست له قيمة قانونية ولا يلزم إلا الجهة التي أصدرته".⁶³

مما لا شك فيه ان التصريح وحده لا يشكل سنداً قانونياً بمفرده لإنشاء دولة إسرائيل ولكن بريطانيا عملت على تنفيذ هذا الوعد بالرغم أنها تتحمل كامل المسؤولية القانونية عن أفعالها وأساسها وعد بلفور وما قامت به من إجراءات لتنفيذ هذا الوعد.

فهي لا تملك السيادة على فلسطين حتى تعطي هذا الوعد ولكنها احتلت فلسطين وقامت بخطوات عملية وإجرائية لتنفيذ الوعد، نظام الانتداب لم يعطها الحق في التصرف بفلسطين ولكنها سمحت وشجعت الهجرة اليهودية، وفي الجانب الآخر ضيقت على الشعب الفلسطيني سبل الحياة.

إن تحقيق هذا الوعد يتناقض مع الحق في تقرير المصير ومن ثم اعتدت على الحق الأصيل للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير من جانب وانتهكت قاعدة أمرة من قواعد القانون الدولي.

كل هذه المخالفات كانت تدركها بريطانيا ومن ثم حاولت التهرب من هذه الاستحقاقات الدولية بتضمين صك الانتداب هذا الوعد عام 1922، ومن ثم عمدت إلى اضعاف الشرعية الدولية وهكذا شكل وعد بلفور حجر الزاوية الأساسي للدولة اليهودية. وقد حاول هذا الوعد رسم شكل الدولة اليهودية بحيث أنها تكون يهودية الشكل والمضمون وأما غير اليهود فحقوقهم محدودة في نطاق الخدمات المدنية واعتبر غير اليهود أقلية بالرغم من صدور التصريح في وقت كان يشكل الفلسطينيون العرب الأغلبية الساحقة من سكان فلسطين وكل ذلك ما كان ليكون إلا بقوة وسيطرة بريطانيا على العالم في حينه.⁶⁴

⁶² - د. عبد الرحمن ابو النصر - القانون الدولي العام - غزة فلسطين - مكتبة القدس/2014 صفحة 176

⁶³ - د. جابر الراوي القضية الفلسطينية في القانون الدولي - دار الجليل للنشر 1985 صفحة 28. 1. سيف الرمحي القانون الدولي وقضية فلسطين - كاظمة للنشر صفحة 32 ترجمة عزمي السيد احمد.

⁶⁴ - جوني منصور صفحة 82.



مع نهاية الحرب العالمية الأولى تم توقيع عهد عصبة الأمم في 28 يونيو عام 1919 ودخل حيز التنفيذ في 10 يناير عام 1920 وبموجب المادة 22 تم إنشاء نظام عرف باسم الانتداب، وفقاً للبند الثالث فإن الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية ضمن الإطار التي يمكن الاعتراف مؤقتاً كأهم مستقلة خاضعة لقوة الإرشاد والمساعدة حتى تصبح هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها. وفرض على فلسطين الانتداب البريطاني بموجب المادة 22 من عهد العصبة وأصدر مجلس العصبة " صك الانتداب على فلسطين" ودخل حيز التنفيذ في 29 سبتمبر عام 1922 وتمت الإشارة في هذه الوثيقة إلى وعد بلفور عام 1917 بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.. وتكون بريطانيا هي دولة الانتداب على فلسطين وتتعهد بتنفيذه.

علق الكاتب اليهودي " آرثر كوستلر Arthur Koestler " على وعد بلفور عام 1917 حين صدره "في هذه الوثيقة قطع شعب وعداً لشعب آخر بإعطائهم بلاد شعب ثالث" ومما لا شك فيه أن هذه الوثيقة لا شرعية ولا أخلاقية إذ يقول الاستاذ "جاكوبيني Jacbini "بأن أية معاهدة تبنى على نية لا أخلاقية يجب أن تعتبر غير قانونية وباطلة " وهذا الوعد هو شكل من أشكال المعاهدة⁶⁵، وأحد أشكال التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدول التي تحدث آثار قانونية.⁶⁶

إن إيجاد دولة يهودية بأغلبية من السكان العرب الفلسطينيين لم يحقق أحلام الصهيونية في إنشاء وطن قومي لكل يهودي على الأرض ومن ثم قامت الحركة الصهيونية بحل مسألة الوجود الفلسطيني في الدولة اليهودية باللجوء إلى الطرق الوحشية والبربرية واقتلاعهم من أرضهم وإجبارهم على النزوح وكل ذلك بدعم مباشر من دولة الانتداب.

وخلال تلك المرحلة بدأت الروح العسكرية للصهيونية تعمل على إحياء العادات القديمة لليهود وتكتسب قاعدة لها وانعكست هذه الروح في الإرهاب الصهيوني المتزايد الذي أخذ يطالب بدولة بدلاً من مجرد وطن قومي.⁶⁷ وقد نفذ الإرهاب الصهيوني عملياته بواسطة ثلاث منظمات إرهابية هي الشتيرن- الهاجانا - زفاي لثومي وقد ارتكبت أبشع الجرائم في عام 46 فجرت فندق الملك داوود بالقدس.

⁶⁵ - سيف الرمحي - المرجع السابق صفحة 62.

⁶⁶ - د. عبد الرحمن أبو النصر - القانون الدولي العام - غزة فلسطين - مكتبة القدس/2014 صفحة 176.

⁶⁷ - د. سيف الرمحي - المرجع السابق صفحة 42.



وارتكبت مجزرة دير ياسين ضد السكان المدنيين العرب التي شكلت أحد الأسباب لهجرة العرب ويصفها رئيس الصليب الأحمر "لقد كان لهذا العمل مضاعفات هائلة".⁶⁸

وبذلك خطت بريطانيا باليهود خطوة إضافية نحو تحقيق الهدف الذي تم إعلانه بإنشاء وطن لليهود على أرض الواقع بالسماح للهجرة اليهودية المكثفة إلى أرض فلسطين وتضييق الخناق على الفلسطينيين في كافة مناحي الحياة وخاصة على الأرض وتسهيل الاستيطان اليهودي في فلسطين.

خاض الشعب الفلسطيني صراعاً مريراً من أجل الهوية والأرض والتحرير.⁶⁹ فقد أدرك الفلسطينيون السياسة الاستعمارية البريطانية في فلسطين بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين تنفيذاً لوعده بلفور وقد لجئوا إلى الاحتجاجات العنيفة عام 1920-1921 ثم عام 29-30 فيما عرف بثورة البراق وقد تطور هذا الاحتجاج إلى صراع مسلح عام 1936 فيما عرف بثورة 1936 الفلسطينية، وهو أيضاً ما عرف بإضراب 36 الذي استمر ستة أشهر ولم يهدأ النضال المسلح.⁷⁰

كان الفلسطينيون يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان ومن أصحاب الممتلكات وكان عدد السكان اليهود في فلسطين منذ عام 1914-1947 لم يتجاوز 9% من مجموع السكان في فلسطين. أما بالنسبة لملكية الأراضي فإن اللجنة الفرعية الثانية في الأمم المتحدة ذكرت في تقريرها عام 1947 "إن الأراضي التي يملكها اليهود لا تتجاوز 6.8% من الأراضي الفلسطينية"، وقد أكد ذلك الأستاذ هيدسون Prof. Hudson وهو نفسه يهودي قائلاً "بأن الممتلكات اليهودية كانت لا تزال هامشية".⁷¹

وبعد أن اطمأنت بريطانيا أن الحركة الصهيونية قادرة على أن تأخذ الزمام بيدها لتحقيق الهدف الذي أسست له واقعياً على الأرض أنهت انتدابها على فلسطين دون تنسيق مع السكان الأصليين، إذ أعلن المندوب السامي البريطاني General Sir Alan Cunningham في 15 مايو 1948 وهو يغادر ميناء حيفا باسم بريطانيا وإبرادتها المنفردة إنهاء التزاماتها بالانتداب على فلسطين. وبذلك من تتحمل مسؤولية مباشرة وقانونية عن مأساة الشعب الفلسطيني كما ويجب ملاحقتها على مسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني وكل ما أحدثته من خطوات لتنفيذ وعد بلفور، وفي ذلك يقول كاتب بريطاني Michael

⁶⁸ - انظر د. سيف الرمحي - المرجع السابق صفحة 34.

⁶⁹ - انظر لمزيد من التفصيل - صالح أبو بصير - المرجع السابق صفحة 136 وما بعدها.

⁷⁰ - انظر صالح أبو بصير - المرجع السابق صفحة 136 وما بعدها.

⁷¹ - عن سيف الرمحي المرجع السابق - صفحة 43.



Adams " إن هذا شيئاً على كل إنجليزي أن يتذكره عندما ينظر في الوضع الراهن في الشرق الأوسط والذي ساهم وعد بلفور في تعقيده بقوة".⁷²

وبذلك أرخت بظلالها نتائج الحرب العالمية الثانية على الانتداب البريطاني لفلسطين، بصور قرار الجمعية العامة 181/47 تم بموجبه تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، وتم إعلان دولة إسرائيل في 15 مايو 48 وهو الاسم الذي استقر عليه من ضمن العديد من الأسماء التوراتية - دولة يهودا- دولة صهيون - دولة أرض إسرائيل- دولة عابر- وتم استبعاد كافة الأسماء واستقر الأمر على الاسم الذي اقترحه بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية.

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15/مايو 48 وقعت فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي وقد احتلت القوات الإسرائيلية معظم أراضي فلسطين ويشمل ذلك جميع الأراضي وفقاً لقرار التقسيم 181/47 وأجزاء من أرض فلسطين وفقاً لذلك القرار وبقيت بعض الأجزاء خارج هذه السيطرة الإسرائيلية وهي ما عرفت بالضفة الغربية وقطاع غزة فهي أسماء مستحدثة بالنسبة لفلسطين إلى أن تم احتلالها عام 1967 ثم بدأت تبرز ملامح سياسية وقانونية ممثلة في اتفاقيات أوسلو عام 1993م.

تقدمت إسرائيل بطلب إلى مجلس الأمن للانضمام إلى الأمم المتحدة وتعهد وزير خارجية إسرائيل في برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة " تريجي لي" بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة وممثليها ولكن رفض هذا الطلب في 17 ديسمبر 1948م.

وعقدت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة اجتماعاً للوقوف على نوايا إسرائيل حول ما إذا كانت إسرائيل قد أعدت الاعلان المطلوب تقديمه للأمم المتحدة حول ضمان الأماكن المقدسة والحقوق الإنسانية والحريات الأساسية وحقوق الأقليات. رد ممثل إسرائيل كما هو وارد في اجتماعات اللجنة السياسية - الجزء الثاني⁷³ إن دولة إسرائيل وحدها هي التي أعطت التعهد الرسمي المطلوب بأن تقبل القرار الصادر في 29 نوفمبر 47 رقم 181 ثم أشار إلى وثيقة مجلس الأمن رقم 747- س التي تضمنت البرقية التي وجهها وزير خارجية إسرائيل "شاريت" إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 15 مايو 48.

⁷² - سيف الرمحى - المرجع السابق صفحة 60.
⁷³ - Ad Hoc Political Committee 230



وكما ورد في ذلك المحضر حينما سئل " آبا إيبان" ممثل إسرائيل في حالة ما إذا سمح لإسرائيل أن تنتسب إلى الأمم المتحدة فهل توافق على التعاون مع الجمعية العامة في تسوية مسألة القدس ومشكلة اللاجئين أم هل تعتمد إلى التذرع بالمادة 2 فقرة 7 من الميثاق حول السيادة الداخلية للدولة؟؟ وجاء رده على النحو التالي " إن حكومة إسرائيل ستتعاون مع الجمعية العامة للتوصل إلى حل لهذه المشكلات ولست أعتقد أن الفقرة 7 من المادة 2 من الميثاق التي تتصل بالسلطة المحلية يمكن أن تؤثر في مشكلة القدس. لأن الوضع القانوني للقدس يختلف عن الوضع القانوني للأراضي التي لإسرائيل سيادة عليها واعتقادي الشخصي - فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين - أنه من الخطأ أن تتذرع أية حكومة ذات شأن بحقها القانوني لإقصاء أناس من أراضيهم".⁷⁴

في ضوء هذه الالتزامات صدرت توصية مجلس الأمن رقم 69 لسنة 49 يوم 4 مارس وذلك بتوصية الجمعية العامة بقبول إسرائيل في عضويتها، فأقرتها الجمعية العامة في اجتماعها في 11 مايو 49 ونصت مقدمة القرار رقم 273 الدورة الثالثة على ما يأتي " حيث أن التصريح الذي صدر عن دولة إسرائيل فإنها تقبل بدون تحفظ التزامات ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بأن تحترمها من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة وبالإشارة إلى قراراتها الصادرة في 29 نوفمبر 47 (181) و 11 ديسمبر 48 (194) وبعد أن أخذ علماً بالتصريحات والإيضاحات التي أبدتها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ هذين القرارين".⁷⁵

أصدرت إسرائيل بعد سنتين قانون العودة في 1950/7/5 إذ ينص على حق اليهودي "العودة إلى إسرائيل" واكتساب جنسيتها بمجرد وصوله إليها هذا بالإضافة لقانون الجنسية العام 52 وتعديلاته يؤسس لطابع إسرائيل " كدولة الشعب اليهودي".

ويقدم قانون العودة الخصائص العنصرية لمفهوم الشعب اليهودي إذ بموجب هذا القانون فإن أي يهودي في أي مكان في العالم بمجرد أن تطأ قدمه دولة إسرائيل يصبح مواطناً إسرائيلياً. هذا بالرغم من أن مفهوم "يهود" أو "الشعب اليهودي" عرضاً أمام المحكمة العليا الإسرائيلية ولم يوضع لهما تعريف محدد.⁷⁶

⁷⁴ محضر اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة.

⁷⁵ المرجع السابق ص 299 الهامش رقم 4.

⁷⁶ انظر سيف الرمحي - المرجع السابق صفحة 74.



ثانياً - الاحتلال الإسرائيلي عام 1967⁷⁷

سيطر الجيش الأردني على المنطقة التي عرفت بالضفة الغربية بما فيها القدس، وأعلن الجيش الأردني مسؤوليته عن كل المنطقة الخاضعة لسيطرته في 19 أيار 48. واستمرت الضفة الغربية تحت الحكم العسكري الأردني إلى 2 تشرين ثاني نوفمبر 49، ولكن قبل انتهاء الحكم العسكري الأردني عقد مؤتمر أريحا في الأول من ديسمبر عام 48 وأصدر عدة قرارات أهمها الدعوة إلى توحيد فلسطين وشرق الأردن مقدمه لوحدة عربية حقيقية، وفي 48/12/13 وافق البرلمان الأردني على مؤتمر أريحا بعد موافقة الحكومة الأردنية على هذه القرارات وتم استبدال الحكم العسكري بالإدارة المدنية بموجب قانون عرف باسم قانون تعديل الإدارة العامة في فلسطين. وفي 24 نيسان/ابريل 1950 تم توحيد الضفتين الغربية والشرقية بعد إجراء انتخابات عامة فيها في 11 نيسان/ابريل 1950 علماً أنه لم يتم الاعتراف بهذا التوحيد سوى دولتين هما باكستان وإنجلترا.

وقع الأردن وإسرائيل اتفاقية وقف إطلاق النار على الجبهة الشرقية بتاريخ 48/11/30 وتم توقيع اتفاقية هدنة لتحديد الخط الفاصل بين الجزء الشرقي والجزء الغربي في القدس بتاريخ 48/11/22 وتبعها اتفاقيات هدنة تم توقيعها من الأطراف المتحاربة في ربيع 1949م.

أطلقت القوات المصرية على الجزء الذي عرف باسم قطاع غزة " المنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية في فلسطين"، ومن ثم لم تمارس مصر السيادة على قطاع غزة وقد كانت هذه السلطة تمارس من الشعب الفلسطيني تحت رقابة القوات المصرية وقد أكد على ذلك النظام الأساسي لسنة 1955 والنظام الدستوري لقطاع غزة عام 1962.

- أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي فور وصولها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 ثلاثة منشورات.

الأول: منشور بشأن تقلد السلطة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي ونص في مادته الأولى "لقد دخل جيش الدفاع الإسرائيلي في هذا اليوم إلى المنطقة" وقد صدر في 67/6/7 وبنفس الصيغة صدر في الضفة الغربية بتاريخ 67/6/7.⁷⁸

⁷⁷ - "ستنشأ في المستقبل ظروف، وعلينا أن نستغل هذه الظروف لتوسيع حدود الدولة، وإذا لم تنشأ هذه الظروف تلقائياً، فعلينا أن نصنعها بأنفسنا" بن غوريون عام 1948.



الثاني: أعلن تولي قائد المنطقة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ونص على أن كل صلاحية من الصلاحيات التشريعية، الحكم، التعيين، الإدارة لخصوص المنطقة أو سكانها تحول منذ الآن إلى فقط "قائد المنطقة" وتمارس من قبلي فقط من قبل من أعين لذلك أو من يعمل بالنيابة عني صدر في الضفة الغربية في 67/6/7 وفي قطاع غزة بتاريخ 67/6/8.⁷⁹

الثالث: أعلن عن إقامة المحاكم العسكرية.

لعل من أهم المحطات بعد حرب 67 قرار مجلس الأمن هو قرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط القرار (242) وذلك أن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط.

وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضي بوساطة الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (2) من الميثاق.

1. يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ. سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض (الأراضي) التي احتلتها في النزاع.
ب. إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرّة من التهديد أو أعمال القوة.

2. يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

⁷⁸ - مجموعة الأوامر العسكرية تحت عنوان منشور أوامر إعلانات: الصادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة قطاع غزة وشمال سيناء.

⁷⁹ - مجموعة الأوامر العسكرية - المرجع السابق.



ت-ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ث-يطلب من الأمين عام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سليمة ومقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار.

ج- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقييم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تأكيداً لهذا القرار تم إصدار قرار مجلس الأمن 338 لعام 73 ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف في القتال الدائر إلى وقف كافة أشكال إطلاق النار، والانتهااء الفوري لكل نشاط عسكري في مدة لا تتجاوز 12 ساعة بعد لحظة إقرار المجلس لهذا القرار وذلك في المواقع التي يمثلونها الآن.

ويدعو مجلس الأمن كل الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه.

يقرر مجلس الأمن أن تبدأ المفاوضات فوراً، وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار، بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

كان من نتائج حرب 67 صدور القرار 242 والذي تضمن تصوراً عاماً عن الحدود وهما أن تكون "آمنة" و "معترف بها" والتصور الإسرائيلي أن الحدود الآن ليست خطوط الرابع من حزيران 1967 وأن الحدود الآمنة يجب تحديدها عن طريق التفاوض بين الأطراف.

وهذا ليس بالضرورة هو التصور الدولي بل ومما لا شك فيه لا يتفق مع التصور الدولي فالقرار الدولي نفسه وما استقر عليه العمل والفقه الدولي أنه لا يجوز اكتساب الإقليم بالقوة. وأن إسرائيل تحاول إحياء مبدأ الحدود الطبيعية ومن ثم يبقى التساؤل حول الحدود التي يريدها الإسرائيليون؟؟⁸⁰

كان موقف إسرائيل من القرار 242 كما ورد في اتصالاتها مع السفير "جون يانج" مبعوث الأمم المتحدة هو " سوف لن تنسحب إسرائيل إلى ما قبل خطوط 5 حزيران 1967" وأنها تنسحب إلى حدوداً

⁸⁰ - إبراهيم شحاتة - المرجع السابق - صفحة 13 وما بعدها.



آمنة ومضمونه يتم تحديدها عن طريق المفاوضات، وهذا يعني أن إسرائيل تخطط للتمسك بالأراضي التي احتلتها عام 1967 في حربها العدوانية على الدول العربية.

وفي ذلك يوضح الأستاذ "كوينسي رايت Quincy wright" بأنه "يجب عدم الخلط، في أية حال، بين الانسحاب من الأراضي المحتلة وبين إنشاء حدود آمنة، إن القرار 242 يطالب إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة وليس تأمين الحدود. إن المقصود من الانسحاب، هو بالتأكيد إعادة الوضع إلى حالة ما قبل الحرب، في حين أن إنشاء حدود آمنة ومعتز بها يهدف إلى خلق وضع قانوني، هذا الوضع كما يفهم منه، لا يسمح لأحد الأطراف بالاكتمال عن طريق القوة، لأرض ليس فيها أي سند شرعي بغير هذا الطريق".⁸¹

إن إسرائيل تحاول خلق أمر واقع مبني على السيطرة والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة الغاشمة أو إلى اكتساب الإقليم بالتقادم هو " الافتراض بأن من كانت له سيادة سابقة على أرض، قد تخطى عنها اختياريا " كما وأن أحد مبادئ القانون الدولي " إن الحق لا يمكن أن يولد من الباطل".⁸²

لعل أهم ما يبرز خلال هذه الحقبة التاريخية من محطات أن القانون الدولي أولى اهتماماً خاصاً لبروز تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني وصولاً إلى إبرام اتفاق أوسلو مع الجانب الإسرائيلي ولكن هناك جانب سياسي يسير بالمواربة مع الخطوط القانونية وهو الحدود إذ تدرجت الحدود حدود فلسطين التاريخية، ثم خط التقسيم لعام 1947 بموجب القرار 181 ، ثم حدود 67.

تضاربت التصريحات الإسرائيلية حول الحدود ولكنها جميعاً اتفقت على أن الحدود الآمنة ليست خطوط ما قبل حزيران 67. كما وأن الانسحاب من أي جزء من الأراضي العربية الفلسطينية لن يتم إلا بعد الاتفاق على الحدود النهائية بينها وبين جاراتها وهذا ما تم بين مصر في اتفاقية "كامب ديفيد" وبين الأردن في اتفاقية "وادي عربة".⁸³

⁸¹ - عن سيف الرمحي- صفحة 118 Quincy wright, The Middle East Crisis "Proceeding of American Society of

International law, American Journal of International law, 17 1970, pp 70-78.

⁸² - سيف الرمحي - صفحة 120

⁸³ - د. ابراهيم شحاتة - المرجع السابق صفحة 13.



ما الحدود التي يريدها الإسرائيليون والتي سموها "حدوداً آمنة" ؟ فالسلام يبني طبقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي على احترام مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب. ولا يقدم ميثاق الأمم المتحدة أساساً للمحافظة على "سلام دولي وحدود آمنة".⁸⁴

إن إسرائيل تحاول إحياء مبدأ الحدود الطبيعية، وذلك بعد أن فقدت مبررات الشرعية ومن ثم نجد أنها تتمسك بالنهر شرقاً والبحر غرباً وهضبة الجولان في الشمال الشرقي مع سيناء منزوعة السلاح، ومن ثم فإن حدودها هي خليجي البحر الأحمر في الجنوب.⁸⁵

إن موضوع الحدود احتل مركزاً خاصاً في الصراع العربي الإسرائيلي نظراً لارتباطه بنتائج حرب 67 وما أكدته من أطماع إقليمية إسرائيلية في الأراضي العربية. فإذا ما التزمنا الجانب القانوني المجرد لوجب القول: إن إسرائيل ليس لها من حدود مقبولة دولياً سوى حدود الدولة اليهودية وفقاً لقرار التقسيم لعام 1947.⁸⁶

بدأت إسرائيل حملة محمومة للاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 67 في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وهضبة الجولان، وذلك بقصد خلق واقع ديمغرافي جديد في هذه الأراضي يتبعه خطوات اضافية ممثلة في ضم هذه الأراضي وهي سياسة التوسع لأسباب أمنية وأحياناً لأسباب أخرى، ضاربة بعرض الحائط كل القرارات الدولية المناهضة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية ولكن دون جدوى.⁸⁷

ولكن إسرائيل لم تسلم بحدود عام 1967 وتعمدت إلى السير في تغيير المعالم الطبوغرافية بحيث يستحيل الوصول إلى تطبيق حل إقامة دولة فلسطينية على أراض 1967. وذلك من خلال مسارين:

1. الضم، وهذا شمل ضم مدينة القدس إذ استهدفت إسرائيل مدينة القدس منذ لحظة احتلالها ولكن كشفت عن هذا الوجه القبيح بضمها لمدينة القدس عام 1980 بإصدار ما عرف بالقانون الأساسي "القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل".⁸⁸

⁸⁴ - سيف الرمحي - المرجع السابق صفحة 123

⁸⁵ د. ابراهيم شحاتة - المرجع السابق صفحة 53.

⁸⁶ د. ابراهيم شحاتة - المرجع السابق صفحة 89-90.

⁸⁷ د. جابر الراوي - المرجع السابق صفحة 104

⁸⁸ د. عبد الرحمن أبو النصر - اتفاقية جنيف وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية عام 2000 صفحة 317 ومابعدها



2. الاستيطان الذي استشرى في الأراضي الفلسطينية ومن ثم إقامة الجدار العنصري وبالرغم من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في رأي استشاري لها وقرارها بعدم شرعية إقامة الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي إلا أن إسرائيل لم تتوقف عن امتدادها السرطاني الاستيطاني.

هذا يؤكد على حقيقة مهمة وهي أن النظرة الإسرائيلية لمفهوم "أرض إسرائيل" هي إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات وترك تطبيق ذلك للظروف والمعطيات والتطورات التاريخية وإلى أي قدر يمكن أن تستفيد منها في تحقيق هذه النظرة؟؟

إذ تقول غولدا مائير عام 1971 "إن الحدود الدولية (لإسرائيل) تتحدد حيث يتوطن اليهود".

كما يرى أحد الباحثين⁸⁹ في الفكر الصهيوني أن إسرائيل كدولة ليست منتجا متكاملًا فهناك أصوات تنادي بتوسيع إسرائيل تحقيقاً للمشروع الصهيوني.

"ما زالت مسألة شكل الدولة وأيديولوجيتها ورموزها وشعاراتها محط جدل ونقاش واسع في كافة الشرائح والقطاعات المكونة للمجتمع الإسرائيلي"⁹⁰ وهي قضية تدفع إلى طرح أفكار لتحديد شكل الدولة بل ومكانتها في المجتمع الدولي.

فالتيارات اليمينية تطرح إسرائيل الكبرى. وسياسية التطهير واستقبال الهجرة الوافدة لم تغب على الفكر الصهيوني وقد بدأ تطبيقه في عهد الانتداب، وطبق بشكل كبير جداً عام 1948 ومازال يطبق في الأراضي الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة "فالدعوة إلى إقامة إسرائيل الكبرى يفرض بذاته تطبيق ترحيل وتنظيف عرقي واسع من منطلق بناء دولة يهودية خالصة تحقق الحلم اليهودي - الصهيوني عبر التاريخ".⁹¹

⁸⁹ جوني منصور "مؤرخ وباحث فلسطيني من صفد ومحاضر في كليتي عيلين وبت بيرل"، مقال بعنوان مشروع لم يكتمل تاريخياً - الدولة اليهودية - من الأرجنتين إلى فلسطين.

⁹⁰ جوني منصور - المرجع السابق صفحة 82.

⁹¹ جوني منصور - المرجع السابق صفحة 75.



وما يتوصل إليه في ذلك أن الحركة الصهيونية فرضت القضية اليهودية، أنها قضية لن تنتهي إلا بتحقيق المشروع الصهيوني المتمثل في طرد كل الفلسطينيين وضمه ما تبقى من أراضي فلسطين إلى إسرائيل.

إلا أنه لا يصح التهوين من عنصر الزمن في قضية الحدود، فالقانون لا يملك تجاهله، فالواقع قد يغلب على القانون مع مضي الوقت، وقد اعتمدت إسرائيل على ذلك بخصوص حدود قرار التقسيم ثم احتلت كل فلسطين وتطالب بالمزيد إلى أن تصل إلى حدود طبيعية وفقاً للتصور الصهيوني.⁹²

ثالثاً - الاعتراف بيهودية الدولة

إن القانون الدولي يهتم بأركان الدولة وهي الإقليم والشعب والسيادة - السلطة السياسية ولم يعر أي اهتمام إلى اسم الدولة أو نظامها السياسي فهذا شأن داخلي، كما لا يحق لها المطالبة به في إطار العلاقات الدولية.

فالاتفاقيات الدولية لم تعرف الدولة، وفي ذلك ميثاق الأمم المتحدة أو النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وكذلك أيضاً اتفاقية المعاهدات الدولية عام 1969م.

مما لا شك فيه ساد اعتقاد حازم لدى فقهاء القانون أن يشترط لقيام الدولة أركان ثلاثة وحتى هذه الأركان لم يتم الالتزام بوجودها إلى حد بعيد ففي كثير من الأحيان تم غض النظر عن ركن من الأركان.

مما تقدم يتضح أنه حتى لو كان اشتراط الأركان إلا أنه لم يثر أحد في الفقه أو العمل الدولي اشتراط الاعتراف بكنه الدولة وطابعها الإيديولوجي أو الإثني أو العرقي أو الديني. فالاعتراف الدولي هو بالأركان الثلاثة: الشعب - الإقليم - السلطة السياسية (السيادة)، إذ يتم تعريف الدولة في فقه القانون الدولي بأنه " كل جماعة من الأفراد تختص بإقليم معين تقيم فيه على وجه الدوام وتتولى شئونها فيه هيئة حاكمة ذات سيادة".⁹³

وما تطلبه إسرائيل باعتراف فلسطيني بيهودية الدولة لا أساس له من القانون الدولي، فهذا الأمر لم تطلب به إسرائيل كل مصر في اتفاقية كامب ديفيد عام 1977، وكذلك لم تطلب به الأردن في اتفاقية

⁹² د. إبراهيم شحاتة - الحدود والأمن والمعتزف بها - دراسة قانونية للتوسع الإسرائيلي - الطبعة الأولى مؤسسة الدراسات - بيروت 1974.

⁹³ انظر د. عبد الرحمن أبو النصر - القانون الدولي العام - مكتبة القدس 2012 صفحة 268 وما بعدها.



وادي عربية عام 1994، كما لم تطالب به م.ت.ف في اتفاق أوسلو عام 1993، إذ لو رجعنا إلى الجذور الأولى لمسمى دولة يهودية فقد وردت في القرار 47/181 وهذا تقسيم سياسي لفلسطين بين كيانات ثلاث دولة عربية- دولة يهودية- تدويل القدس. وليس في الأمر أي حق قانوني كما وأن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة كان مشروطاً بالموافقة على القرارين 194,181 ولم تتم الإشارة أو التمسك من جانب إسرائيل بهذا المصطلح في الاسم الرسمي لها والتوصيف بهذه الدولة وما ذكره " آبا إيبان" بأنه لا يمكن التمسك بالقانون الداخلي للالتفاف على القانون الدولي.

كما أن هذه المطالبة مخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحظر إقامة دول على أساس عنصري أو إثني أو عرقي، فإن زمن أنظمة الفصل العنصري قد ولى إلى غير رجعة.

وتستند الصهيونية إلى عدة اعتبارات في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين:⁹⁴

- الاعتبار الديني: تقوم الفلسفة الصهيونية على أساس أن اليهود هم شعب الله المختار الذي يجب أن يسيطر على العالم. وأن نقطة الانطلاق لإقامة دولتهم هي فلسطين (أرض الميعاد). ومن ثم اعتبروا أن الأغيار من الأجناس الأخرى هم في درجة دنيا بالنسبة لهم.
- الاعتبار القومي: ويقوم على أساس انتماء اليهود إلى أمة واحدة لهم، تعد خاصة بهم ولهم تاريخ مشترك وثقافة مشتركة ولذلك فإنهم يكونون قومية خاصة.
- الاعتبار التاريخي: يقوم ذلك على أساس أن اليهود أقاموا دولتهم في فلسطين (مملكة داوود وسليمان) ولهم الحق في العودة إلى إقامة وطنهم في فلسطين.

الرد على هذه المزاعم: بالنسبة للاعتبار الديني: فإن القانون الدولي لا يعترف باكتساب الإقليم على أساس ديني. ولا يقر بالتمييز العنصري أو الديني بين البشر ومن ثم فإن الهراطقات الصهيونية بأنهم شعب الله المختار ويجب أن يحكموا العالم انطلاقاً من دولتهم في أرض الميعاد في فلسطين هي أفكار تقوم على التمييز العنصري الذي لا يقرها لا الرسالات السماوية ولا القواعد الوضعية.

وأما الاعتبار القومي فإن اليهود ينتمون إلى أجناس مختلفة وهذا الاعتبار لا أساس علمي له ولا أساس في القانون الدولي فإقامة الدولة على أساس الأمة لم يعد لها وجود في القانون الدولي.

⁹⁴ - جابر الراوي - المرجع السابق صفحة 20 وما بعدها.



والاعتبار التاريخي: فالقانون الدولي لا يركن إلى السند التاريخي للدعاء بالحق في إقامة الدول ولكن يمكن الاستناد إلى الحياة الأزلية وهو وضع اليد الذي لا تعيه الذاكرة وهو الوضع الدائم غير المتنازع فيه وهذا لم يحدث في الحالة الفلسطينية.

وإذا رجعنا إلى إقامة دولة إسرائيل فإن "حاييم وايزمان" قد عمل جاهداً لهدف الحصول على اعتراف القانون الدولي بمفهوم "الشعب اليهودي" وقد اعتقد وايزمان أن هذا الاعتراف سوف يشكل أساساً قانونياً لإنشاء دولة إسرائيل كدولة صهيونية وقد فشل في ذلك في الجمعية العامة بشأن قرار التقسيم.

لقد حاولت دولة إسرائيل منذ قيامها على انتزاع اعتراف القانون الدولي بمفهوم "الشعب اليهودي" مستخدمة في ذلك شتى الطرق، ففي قضية "أيخمان Eichmann" بنيت على الإدعاء بما يسمى "جرائم ضد الشعب اليهودي" بدلاً من كونها جرائم ضد الإنسانية. كما أن وزارة الخارجية الأمريكية في رسالة رسمية لها إلى الحاخام "المر برجر Elmer Berger" المعادي للصهيونية المؤرخة عام 1964 جاء فيها: أن الحكومة الأمريكية "لا تعترف بعلاقة قانونية سياسية مبنية على التماثل الديني لليهود الأمريكيين بينهم وبين دولة إسرائيل".⁹⁵

"وبناء على ذلك يجب أن يكون واضحاً بأن وزارة الخارجية لا تعتبر مفهوم الشعب اليهودي كمفهوم في القانون الدولي" كما يجب الإشارة إلى أنه ليس في القانون الدولي أي اعتبار لأي مجموعة عرقية أو دينية أو إثنية موضوعاً يخضع للقانون الدولي.

إن ما يسعى إليه بنيامين نتنياهو بإضفاء الطابع القومي على الدولة لتكون "دولة قومية للشعب اليهودي" حيثما وجدوا داخل إسرائيل وخارجها، والاعتراف بما يترتب على ذلك من حق أي "حق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل" وما دام الأمر كذلك فما هو المقصود بأرض إسرائيل وهذا المفهوم تتصارع ثلاث اتجاهات:

- الأول: النظر إلى فلسطين التاريخية بعد الحرب العالمية الأولى.
- الثاني: حدود أرض إسرائيل هي بلاد الشام، فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان.
- الثالث: من يرى أرض إسرائيل من النيل إلى الفرات.

⁹⁵ - سيف الرمحي - المرجع السابق صفحة 76-77.



المقصود بـ "دولة يهودية" :

"إن ما يطلب الاعتراف به هو صفة أو طابع دولة إسرائيل التي تتنازعها عدة مفاهيم:

- دولة يهودية - دولة شريعة.
- دولة دينية قومية.
- دولة قومية يهودية.
- دولة يهودية.
- دولة يهودية وديمقراطية (اعتمد في القانون الاساسي 92).
- دولة جميع مواطنيها.

وهذه المفاهيم هي محل صراع بين الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار ومن ضمنها الأحزاب العربية.

التعاطي مع هذا المفهوم وفقاً لما ورد في إعلان الاستقلال الإسرائيلي، والذي نص "أرض إسرائيل كانت مسقط رأس الشعب اليهودي وفيه تشكلت هويتهم الروحية والدينية والوطنية"، إلا أن هذا المفهوم التوراتي خضع لمستوى عال من المرونة لتشمل العوامل الثقافية دون التوقف على البعد الديني. وهذا يتماشى مع الطابع العلماني للحركة الصهيونية في بدايتها، وهذه الفكرة وجدت تأييداً من محكمة العدل الإسرائيلية حيث يظهر العديد من أحكامها كما هو الحكم في قضية شاليط ضد وزير الداخلية عام 1969، وقد أكد هذا المفهوم سفير إسرائيل في الولايات المتحدة عام 2012 "مايكل آدرن".

اتخذ الكنيست الإسرائيلي قراراً في 2003/7/16 بضرورة تعميق فكرة يهودية الدولة، ومحاولة انتزاع موقف فلسطين، وتم تشريعه والتصويت عليه حيث تضمن إشارات إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست مناطق محتلة لا من الناحية التاريخية ولا من ناحية القانون الدولي ولا بموجب الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل.

وبهذه المفاهيم لا يملك صاحب القرار الفلسطيني حق الاعتراف بما يريده ننتياهو، ولكن أياً كان مفهوم هذه الفكرة فإنها ترمي لتحقيق عدداً من الأهداف التي تمتد من الماضي إلى المستقبل.

أما الأهداف التي تمتد إلى الماضي:



- الاعتراف بالحق التاريخي لليهود وفقاً للرواية الصهيونية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- الاعتراف بالفكرة الصهيونية وما يترتب على ذلك من نتائج.
- عدم تجريم الاستيطان الصهيوني في أرض فلسطين التاريخية.
- امتداد هذا الاعتراف إلى المجتمع الدولي أو على الأقل تسجيل هذا الاعتراف كوثيقة وترتيب نتائج على ذلك.
- تكريس أن إسرائيل دولة لليهود " للشعب اليهودي " سواء عادوا إلى أرض إسرائيل أم لا.

أما الأهداف التي تمتد إلى المستقبل:

- التعرض لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقاً لقرار 194 لعام 1948.
 - المساس بمكانة العرب الفلسطينيين في داخل خط 48 وعدم اعطائهم حقوق المواطنة فهي دولة لليهود.
 - عدم شرعية أي مطالبات فلسطينية عن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني لأنه هو المعتدي وفقاً لهذه الرواية.
 - شرعية أي مشاريع للتبادل السكاني بين المستوطنين والعرب الفلسطينيين داخل خط 48.
- وهذا ما لا تستطيع الدولة الفلسطينية ولا حتى العالم أن يقر بنتائجه وكذلك شكله.



توصيات الورشة:

أجمع المشاركون في الورشة على ضرورة تمسك الفلسطينيين برفض مطلب الاعتراف بيهودية الدولة، باعتباره مطلب عنصري، ولا ينسجم مع القانون الدولي، ومفهوم الدولة الحديثة، ودعا المشاركون إلى:

1- ضرورة أن تتمسك السلطة الفلسطينية بموقفها المعلن بعدم الاعتراف بالمطالب الإسرائيلية بـ"يهودية الدولة"، والعمل على رفض هذا المطلب من جميع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي، باعتباره مطلب يرمي إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم التاريخية والوطنية خصوصاً حق العودة.

2- مطالبة بريطانيا الدولة التي كانت وصية على فلسطين غداة احتلال اليهود لفلسطين بتحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية في العمل على إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية، وإعادة الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

3- دعوة المجتمع الدولي، والأمم المتحدة الراعية للأمن والسلام في العالم لرفض مشروع "يهودية الدولة" والعمل على إلغائه، كون فكرة يهودية الدولة تهدف لإضفاء الشرعية على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والترحيل القسري للفلسطينيين الذين يقيمون في "الأراضي المحتلة 1948" وهو ما يعتبر ممارسات عنصرية بحق الفلسطينيين، وتطبيق لسياسة "أبارتهايد"، ويتعارض مع القانون الدولي وتحديدات اتفاقية جنيف الرابعة.

تم بحمد الله